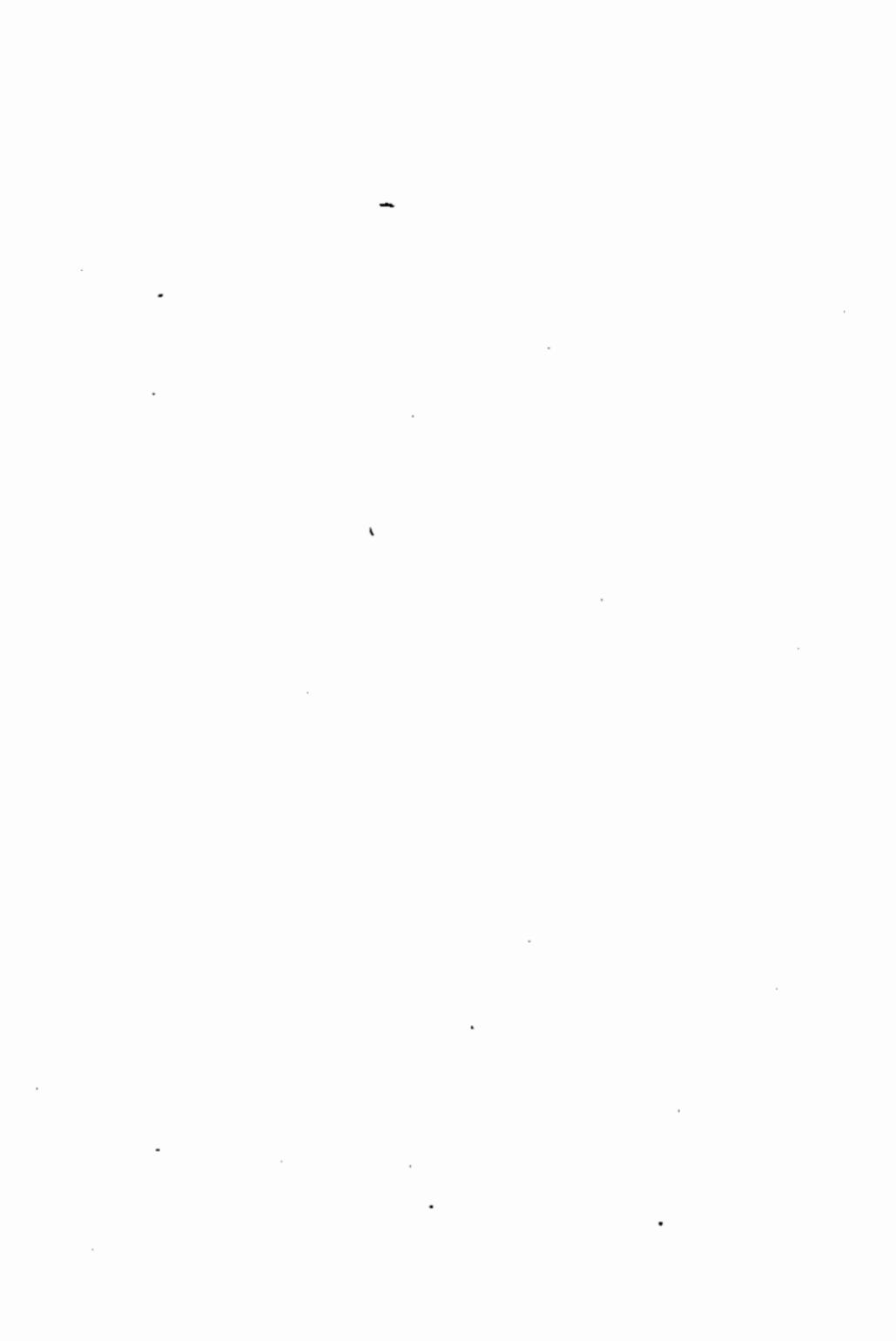


البَابُ الْأَوَّلُ
بين الصبا والشباب



شيء من التاريخ

إنه تاريخ القرن العشرين، الذى ولدت في فجره، وتابعت أحداثه حتى اليوم، وأسهمت في قدرتها، وهو كما يبدو تاريخ معاصر، وتسجيل التاريخ المعاصر ليس بالأمر الهين؛ لأنه شهادة يجب أن تؤدى على وجهها، وما أضرها إذا تحكمت فيها الميول والأهواء، أو إذا خضعت لعوامل التقرب والزلفى.

ويمتاز عصرنا بسرعة سيره، وتوالى أحداثه، وقليل ما نحاول أن نسجلها في حينها، وإذا عدنا إليها بعد زمن فقد تخوننا الذاكرة. وكثيراً ما نستسهل معالجة الماضى البعيد، ونتحاشى أن نعرض لما يتم في جيلنا أو في الأجيال التى سبقتنا، وإذا كنا نستمد من الماضى البعيد عبرة، فإن فى الماضى القريب ما يعيننا على تدارك نقص، وإنجاز ما لم يتم إنجازه.

ولهذا كله، رأيت أن أستعرض شيئاً مما عشت فيه، أو وقفت عليه؛ لا رغبة في ترجمة ذاتية، أو في تنويه بعمل كان لى فيه إسهام. وسأتابع ذلك؛ خطوة خطوة؛ سيراً مع الأيام، ومحاولاً أن أستخلص ما يمكن أن يستفاد من دروس.



أبو النمرس

قرية على بعد كيلو مترات من القاهرة

إنها قريتي التي نشأت فيها، وتابعت نموها وتطورها، ودون أن أعرض لاسمها، أحب أن أشير فقط إلى أنها عرفت في القطر كله بتجارة خاصة هي تجارة «النمرسى» ويعنى بها أدوات المنزل المصنوعة من الصيني أو الزجاج، وأعتقد أن «أبو النمرس» عرفت ببنيتها العاديين أكثر مما عرفت بكبار رجالها، وكثيراً ما لفت نظر الجالسين على مقهى «باراللوا» - مثلاً - في النصف الأول من هذا القرن؛ شباب متحرك نشط؛ يعرض بضاعته وينجح غالباً في بيعها، ومما يسّر أمر هذه التجارة أن شباب أبناء «أبو النمرس» وجدوا في القاهرة لدى بعض أقاربهم أو معارفهم من أهل قريتهم سنداً لهم أعانهم على الحصول على بضاعتهم دون حاجة إلى دفع مقدم أحياناً، وإذا ما نجح الشاب في مهمته؛ سدد كل ما يستحق عليه، ولا سبيل له لأن يتلاعب؛ لأن عمه أو خاله صاحب المتجر يعرفه، ويعرف أسرته.

وكان لتجارة «النمرسى» هذه شأن لفت أنظار الجيش البريطاني أثناء الحرب العالمية الأولى، فقد لقيت في «أبو النمرس» ضابطاً بريطانياً يبحث عن مصانع الصيني والزجاج فيها؛ لكي يتعاقد معها، وأدهشه أن الأمر مجرد تجارة.

لقد عرفت «أبو النمرس» أول ما عرفتها، قرية صغيرة لا يجاوز عدد سكانها بضعة آلاف، في حدود الخمسة أو الستة، وهي موزعة بين أسر محدودة أيضاً، ولكل أسرة حيها أو ذريها، كما يسمونه، وما أشبه هذه التجمعات بالحياة القبلية لدى جماعة البدو، فأبناء العمومة وأبناء الخثولة يتلاقون ويتعاونون، ولهم دار كبيرة، تجمع بينهم جميعاً في مناسبات خاصة، ولم تلبث هذه القرية الصغيرة أن نمت على مر الزمن؛ نمت حضارياً وعمرانياً، كما نمت ثقافياً وتعليمياً، وصحياً واجتماعياً.

فمن الناحية العمرانية، أخذت الأحياء أو الدروب الصغيرة تنتشر فيما حول المباني القديمة، وأضيف إلى القرية القديمة مساكن، شرقاً وغرباً، وشمالاً وجنوباً، ونما العمران فيها نمواً ملحوظاً في الستين سنة الأخيرة؛ إلى درجة أن مساحتها المسكونة الآن تكاد تصل إلى عشرة أمثال المساحة القديمة، واستلزم هذا النمو العمراني، نمواً في بعض الخدمات، فلم يكن للقرية القديمة إلا مسجدان، وأصبح فيها اليوم خمسة مساجد، وتضاعف عدد السكان، وزاد زيادة كبيرة؛ عن طريق أبناء القرية أنفسهم أو عن رحل إليهم وعاش معهم وأصبح جزءاً منهم، ولا يقل عدد سكان هذه القرية، التي أصبحت اليوم مدينة، عن خمسين ألف نسمة.

وتحولت القرية الصغيرة إلى مدينة، فيها قسم من أقسام البوليس؛ يشرف عليها وعلى بعض القرى المجاورة لها، وإلى جانب هذا النمو، الحضاري والعمراني، نرى نمواً آخر تعليمياً وثقافياً، ففي العقد الأول من هذا القرن، لم تكن «أبو النمرس» تعرف شيئاً إلا كتاب القرية، وربما تعددت هذه الكتابات، ولكنها كانت محدودة النطاق؛ بحيث لا يزيد تلاميذ كل كتاب عن خمسة عشر تلميذاً، وفي العقد الثاني حلت المدرسة الأولية أو الإلزامية محل كتاب القرية، وكانت «أبو النمرس» أولى القرى المجاورة

في إنشاء مدرسة أولية فتحت أبوابها لبنيها، ولمن يسعى إليها من أبناء القرى المجاورة.

وفي العقد الرابع من هذا القرن تحولت المدرسة الأولية إلى مدرسة ابتدائية؛ بل إلى مدارس، وتوعدت هذه المدارس الابتدائية، ففيها مدرسة للبنين، وأخرى للبنات، وانتقل الأمر إلى المدرسة الإعدادية، ثم انتهى إلى المدرسة الثانوية، سبل تعليمي وثقافي متواصل ومتلاحق فتح أبواب التعليم العالي والجامعي لأبناء «أبو النمرس» جميعاً، وحصل عدد غير قليل منهم على ألقاب جامعية مختلفة؛ فاتجه منهم من اتجه نحو التعليم النظري أو نحو التعليم العملي.

وصاحب هذا النهوض، التعليمي والثقافي، نهوض صحي واجتماعي أيضاً؛ ففي العقد الأول من هذا القرن لم تكن «أبو النمرس» تعرف إلا حلاق الصحة، ومولدة القرية، وفي أخريات العقد الرابع، من هذا القرن، أنشئ فيها مركز اجتماعي فيه خدمات صحية واجتماعية، ثم أنشئ مستشفى صغير للعلاج والتطبيب، وسينمو بدوره؛ لكي يصبح مستشفى المدينة، بعد أن كان مستشفى القرية، وإلى جانب المستشفى والمركز الاجتماعي عيادات طبية أهلية متخصصة للطفولة أو لأمراض أخرى.

ولا شك في أن هذا التطور يبعث على الأمل والتفاؤل، وما هو إلا نموذج لأمثلة أخرى تمت في بعض قرى مصر شمالاً وجنوباً.

وكم يذكرني هذا التطور بما كان عليه ريفنا في العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين؛ فقد طغت عليه بعض المدن في الشمال أو الجنوب، وأهل إهمالاً تاماً فيها عداها من قرى ونجوع وأذكر أني أثناء عودتي من بعثتي في أوروبا، عام خمس وثلاثين، صادفتني على الباخرة سانحة فرنسية، وتبادلنا

الحديث عن جمال الريف الفرنسي، ولم تتردد محدثتي في أن تقول: أتوقع أن يكون ريفكم في ظروفه المناخية والجغرافية أجمل من ريفنا، ورددت عليها بأن اللمسات الحضارية لم تمتد بعد إلى هذا الريف، ومتابعة لرحلتها. إلى القاهرة ركبت معي في قطار واحد، وألقت نظرة يميناً وشمالاً، وقالت جملة ما زلت أذكرها: «أين الريف المصرى؟».

والواقع أنه في ذلك التاريخ لم يكن هناك ريف فعلاً، ولم يكن من يفكر فيه، ولعل هذا هو الذى ربطنى بموضوع المراكز الاجتماعية التى دعا إليها قسم الفلاح بوزارة الشئون الاجتماعية، عام تسع وثلاثين، وقنعنا بإنشاء أربعة منها فى القطر كله، لكى تكون تجربة نستطيع أن نتوسع فيها، وحظيت «أبو النمرس» بواحد من هذه المراكز الأربعة؛ أملاً أن يكون فى قريها ما يعين على متابعة التجربة وتدارك النقص فيها، وأشهد أن مركز «أبو النمرس» للخدمة الاجتماعية، الذى أنشئ عام تسع وثلاثين، بدأ بدءاً حسناً، وسار فى طريقه سيراً يدعو إلى التفاؤل، ويرجع الفضل فى ذلك إلى من تعهدوه؛ من مشرف اجتماعى، وطبيب نشيط، والنجاح والفشل يرجعان أساساً إلى المنفذين والمشرفين.

وكنت أود أن يكون هذا المركز باعثاً على متابعة التجربة، ونشرها فى قرى الريف المختلفة، وإن كان الإيمان بالريف غير ملحوظ بدرجة كافية، هذا إلى أنه شغلتنا شواغل أخرى، وأخصها حرب فلسطين، وبقينا حتى عام ثلاثة وخمسين عند عدد محدود من هذه المراكز، بعضها حكومى، وبعضها الآخر أهلى.

وخطونا بالريف خطوة أخرى فى الماء والنور، وهما خطوتان موفقتان، ولها أثرهما الواضح فى الرقى الصحى والحضارى، وتكملها الطرق العامة،

والمرافق الأخرى، وأعتقد أن ما تم في عشر السنوات الأخيرة يبعث على الأمل.

وبدأنا نحس فعلاً بأثر الحكم المحلى، فخرجنا من مركزية العاصمة إلى عواصم أخرى، تحس بوجودها، وتتنافس في أداء رسالتها، وعلى السادة محافظى الأقاليم عبء ثقيل في تعهد قرى محافظاتهم ومدنها، وهم بحمد الله سائرون، وإذا كنا قد خرجنا من مركزية العاصمة الكبرى إلى المحافظات، وإلى المدن الكبرى في شتى المحافظات، فإنى أود ألا تقع في مركزية جديدة، هى مركزية عاصمة المحافظة، وفي وسع كل محافظ أن يستعين بالجهود الذاتية، وبالقيادات المختلفة في جميع أنحاء محافظته، والعبء ثقيل.. والنهوض متعدد النواحي، ومن الخير أن يضطلع به كل من هو أهل له.

وقد قلنا بالمجالس القروية، إلى جانب مجلس المحافظة والمركز، وأود أن يكون لمجلس القرية وجود حقيقى، ورسالة ملحوظة، وقد عشت في العقدين الثانى والثالث من هذا القرن مع ما يمكن أن نسميه «مجلس قرية أبو النمرس» الذى كان مكوناً من بعض رؤوس العائلات، دون أن ينصبهم الحاكم الأعلى، أو أن ينتخبهم الجمهور، وكانت لهم لقاءات منتظمة، عصر كل يوم، تجمع بين شيوخ الأسر المختلفة، فيتذكرون في بعض المشاكل، وفي شىء من ضروب الإصلاح، ولم يعز عليهم قط حل مشكلة، ولم أشعر في مجالسهم بمؤيدين ومعارضين، فهل لنا أن نكون مجلس قرية اليوم فيه شىء من هذه الصورة؟ وأستطيع أن أقرر أن شيوخ قرية «أبو النمرس» - وكان عددهم لا يزيد على عشرة - لم يدعوا خصومةً إلا فضوها، ولا خلافاً إلا قضاوا عليه، وعرفت قريتهم بالسلام والمسالمة، وبالانتباء القوى إليها، وأحسوا حقيقة بأن ذلك واجبههم، أدوه عن طيب خاطر، وسعدوا بنشر روح الوثام والسلام، أنا أعرف أن الشباب

يجب أن يساهم في هذه الجهود، ومن المصلحة أن يفتح الطريق أمامه، ما دام يؤمن بالخدمة العامة، ويرحب بها، ولعل هذه هي الناحية التي تحتاج إلى تربية متصلة في البيت والمدرسة، وملخصها رعاية الضعفاء والمحتاجين، ومعاملة المواطنين على قدم المساواة، ومحاربة شهوة النفوذ والسلطان، أو الكسب والاستفادة.

وفي تجربة «أبو النمرس» ما يحملني على أن أوجه النظر إلى أمر آخر، يجب أن نرعاها في نهوضنا وعمراننا، سواء فيما يتعلق بالقرى القديمة أو القرى الجديدة، ذلك الأمر هو أن نخطط، لما يراد إنشاؤه، تخطيطاً ينزل عنده جميع المنتفعين على السواء، ويخضع لرقابة متصلة؛ ذلك لأن الأرض أصبحت تضيق بنا، وإذا أحكمنا تخطيطها وفرنا منها الشيء الكثير، وها نحن أولاء قد اتجهنا أخيراً نحو الصحراء الشرقية والغربية، وعلينا أن نتوسع في ذلك شمالاً وجنوباً، ويكفي أن أذكر بهذه المناسبة «مصر الجديدة»، التي أصبحت حقيقة مدينة قائمة بذاتها، مستكملة لكل مرافقها، ولم نعد فيها لا على حقل ولا على مزرعة، وأملى كبير في أن نرى قريباً «مدينة المقطم» أو مدينة الأهرام، وقد اتسع صدرها لمساكن ومرافق مخططة ومدروسة، والصحراء الغربية أفسح صدرها وأوسع مجالاً وها نحن أولاء، ننشئ فيها مدناً جديدة، ستثبت وجودها يوماً ما، وقد تطلب استكمال مدينة «مصر الجديدة» نحو قرن تقريباً.

الأسرة الكبيرة

مجتمع ينتمى إلى جد أعلى، ويحمل اسمه، ويرتبط أفراداه بلحمة الدم والنسب ويسمى «الأسرة الأبوية»، ولعله أول صورة من صور التجمعات البشرية، وعنه نشأت القبيلة والنجع والقرية والمدينة، ويحرص أفراد هذه الأسرة الكبيرة على أن يكون بعضهم إلى جانب بعض؛ فيسكنون داراً واحدة، إن اتسعت لهم، أو يبنون دوراً متجاورة، والشعور بالقرابة والانتباء عندهم قوى واضح، ولرب هذه الأسرة نفوذه وسلطانه، نفوذه في الداخل؛ فيشعر أفراد الأسرة جميعاً باحترام صادق له، ونزول عندما يأمر به أو يوجه إليه، ونفوذه في الخارج؛ يعطيه الحق في أن يتكلم باسم الأسرة دون أن يخرج أحد من أفرادها على كلمته، وهؤلاء الأفراد متعاونون متضاضفرون اقتصادياً واجتماعياً، وتمسكون بصلة القرابة في زواجهم وتكاثرهم، ومن الأسرات الكبيرة ما كان له تاريخ في حياة أمة أو مجتمع قديماً وحديثاً، وربما دب الفساد في بعض أفراد هذه الأسرة فكان شيخها وربما كفيلاً يجمع الكلمة وتوحيد الصفوف.

وقد عاشت هذه الأسرة الكبيرة معنا في تاريخنا المعاصر وحتى منتصف القرن العشرين، عاشت في الريف كما عاشت في المدينة، وعرفنا في القرية بيت الأسرة الكبير الذى يعيش فيه أبناؤها أو يلتقون فيه كلما دعا الأمر، وعرفناه في المدينة أيضاً، وفي القاهرة أسرة كبيرة عُرِفَتْ في أوائل هذا القرن - بتخصصها في نشاط تجارى أو صناعى معين، وسكن أفرادها،

البالغ عددهم أحيانا نحو المائة أو يزيد، في دار واحدة.

وقد نشأت في أسرة من هذه الأسر الكبيرة التي ضمت نحو ستين فرداً بين أجداد وأبناء وأحفاد، فتلاقت فيها أجيال ثلاثة، على الأقل، وقد تزيد على ذلك وكان رب الأسرة مسئولاً عن بنيه جميعاً، يحرص كل الحرص على أن يتناولوا معه طعام الغداء والعشاء.

وفي هذه الصلة ما ربط القلوب وحقق الرعاية، ففتح رب الأسرة الباب أمام أعضائها تعليماً وتثقيفاً وسلك بهم مسالك الإنتاج زراعياً أو تجارياً، ولازلت أذكر حفل زفاف في هذه الأسرة الكبيرة جمع بين خمسة من أبنائها : أخوان لرب الأسرة وثلاثة من أبنائه، وأقام كل هؤلاء في دارهم الفسيحة، وبعد زمن تطلع بعضهم إلى أن يكون له مسكن خاص، ولم يتردد رب الأسرة في أن يعاونهم على ذلك، وأنشأ لكل واحد من أخويه داراً خاصة به، ولا تزال الدار الكبيرة التي جمعت أفراد هذه الأسرة على وضعها القديم، وإن خرج منها قدر غير قليل من سكانها، وبقي من بقى خاضعا للتطور الاجتماعي الشامل الذي انتقل من الأسرة الكبيرة الكثيرة العدد إلى الأسرة الزوجية المحدودة الأفراد. وأصبحت الأسرة الكبيرة أو الأبوية في حكم التاريخ ولم يبق منها إلا بقايا هي قطعاً إلى زوال.

والأسرة الزوجية المكونة من الأب والأم وأولادها هي أسرة اليوم والغد ولا سبيل لأن نعود إلى الوراء مرة أخرى، لكننا نود لهذه الأسرة أن تؤدي رسالتها على وجهها وأن يحس ربها بمسئوليتها إحساس رب الأسرة الكبيرة الذي أشرنا إليه من قبل، فيقترب من بنيتها، ويرعاهم ويشملهم بعطفه كلما كانوا في حاجة إليه، وهي كما قالوا «اللينة الأولى في بناء المجتمع». وزحمة الحياة ربما صرفت الأبوين عن أداء هذه الرسالة، ولكنه

تقصير لا يغفر، وسيندمون عليه يوم لا ينفع الندم، ومسئولية الأب والأم في تنشئة بنيتها تفوق كل مسئولية.

ويلاحظ أن الأسرة تحاول أحياناً أن تلقى عبء هذه التنشئة كله على المدرسة، وهذا خطأ واضح، فهناك جوانب إن لم يرعها الأب والأم فلن يستطيع أحد سواهما أن يرعاها، وقد قيل :

«من لم يؤدِّبه والداه.. أدبه الليلُ والنهارُ»

وأدب الليل والنهار غالى الثمن، وبعيد المنال.

فالتربية الروحية، والتربية الأخلاقية يجب أن تنبت في البيت أولاً، وإذا لم يحقق الأبوان في ذلك قدوة عملية صالحة فلن يستطيع أحد سواهما أن يحققها.

ومرحلة الطفولة أضحت قصيرة، ولكنها - نظراً لقصورها - تتطلب قدرًا أكبر من الرعاية، وتليها مرحلة أخرى بين التاسعة والثالثة عشرة، وهي مرحلة حرجة تتطلب يقظة من الأبوين، ووقوفاً على نوع الأصدقاء والزملاء الذين يخالطون الأبناء والبنات، ويجب أن يعالج الشباب في أسرته معالجة خاصة، يشعر فيها بالاستقلال والزمالة، فيتبادل أبوه معه الرأي، ويضع أمامه بعض المشاكل الملائمة، وقد قيل قديماً : «لاعب ولدك سبعا، وأدبه سبعا، وصاحبه سبعا، ثم اجعل حبله على غاربه». نشكو من انحراف الشباب، ومن عدم تقديره للمسئولية أحياناً، ومن الإنصاف أن نسأل الآباء : هل أدوا رسالتهم على وجهها ؟

والأسرة الزوجية نفسها أصبحت أشبه ما تكون بمصنع تفرخ لتكوين أسر جديدة هي من صنعها، فمضى الزمن الذي كان يسكن فيه الابن مع أبيه في بيت واحد، وإذا كانت أزمة المساكن قد دعت إلى شيء من ذلك

الآن فإنها أزمة طارئة، ومنذ ثلث قرن تقريبا نحس بأن الأبناء متى تزوجوا يحرصون على استقلالهم، وعلى أن تكون لهم حياة خاصة بهم، وعقدة البنت محلولة من قديم، فهي تخرج من أسرتها الأبوية إلى أسرة زوجية جديدة هي ملاذها ومقرها، ونحن من أنصار هذا الاستقلال، وقد دعونا إليه من قبل، ولكن ليس معنى الاستقلال انقطاع الصلة، وإهمال حقوق القرابة، وهذه ظاهرة بدأنا نحس بها، ونشكو منها، إلى حد أن الأم أصبحت تحس بقرىها من ابنتها وإن تزوجت بعيداً عنها أكثر من قرىها من ابنها الذى يعنى بحياته الخاصة، وفي الواقع أنه كان فى الأسرة الكبيرة معان من تعاطف وتراحم، وشعور بالصلة والقرابة، بدأنا نفقدها، ولا نكاد نستمتع بها، وهنا يجيء السؤال : هل تؤدى الأسرة المعاصرة رسالتها على وجهها؟

إن أوربا بدأت تشكو من تلاشى الحياة الأسرية، وأذكر أنى زرت عام خمس وخمسين أسرة أمريكية تقيم فى ولاية نيويورك، وهى مكونة من أب وأم وبنتين إحداها تعمل فى «سان فرانسيسكو» والأخرى تعمل فى «واشنطن» وقد سألت الأبوين عن بنتيهما فقالا : إنها تصنعان حياتها كما تريدان، وقد بقيت فى هذه الأسرة أسبوعاً كاملاً وظللت أرقب أن أرى إحدى الفتاتين أو أن أسمع صوتها فى «التليفون» من «سان فرانسيسكو» أو من «واشنطن» - وهو يسير كل اليسر - ولكن لم يحدث شئ من هذا فهل نحن سائرون إلى نهاية هذا الشوط؟ لا شك فى أن ذلك يعد خسارة كبيرة، ويقضى على معالم الحياة الروحية التى نفتقدها الواحد تلو الآخر، ونحس منذ الآن أن شعور رب الأسرة الصغيرة يواجهه ومسئوليته الأسرية فى تضاؤل مستمر، وهو دون نزاع أضعف من شعور رب الأسرة الكبيرة، وما أحرانا أن ننتبه إلى ذلك، وأن نربى فى نفوس أبنائنا وبناتنا روح الانتباه، والانتباه إلى الأسرة دعامة أساسية للانتباه إلى الوطن، ومن لا أسرة له لا وطن له.

كُتَابُ الْقَرْيَةِ

مبعث النور والعرفان فيها قبل أن تعرف معاهد التعليم الحديثة، كان الوسيلة الأولى لحفظ القرآن، وتكوين قرائه ومرتليه، ولعل الريف المصرى كان أعظم حظاً في هذا من ريف بلاد عربية وإسلامية أخرى، وشاء التشريع للجنديّة قديماً أن يعفى حافظ القرآن من أداء هذا الواجب الوطنى، تشريع أريد به فى الغالب الحد من عدد الجنود المصريين، وعدم تمكين مصر، منذ بدأ الاحتلال البريطانى، من تكوين جيش مصرى يعول عليه، لا سيما وثورة عراقى كانت درساً، يبعث على الحيرة والتأمل، ولكن هذا التشريع من ناحية أخرى دفع أسراً كثيرة إلى أن تحفظ أبناءها القرآن؛ كى يعفوا من الجنديّة. ومن بين هؤلاء الحفاظ من احترف تلاوة القرآن وترتيله فى المناسبات المختلفة، أو فى بعض المساجد والمجتمعات، وكان حظ مصر عظيماً من هؤلاء القراء الذين عنوا بترتيل القرآن وتجويده، واستطاعوا أن يغذوا البلاد العربية الأخرى، عندما تدعو الحاجة، وأخشى ما أخشاه أن نفقد هذا الجانب من تربيّتنا الدينيّة، ومن رعايتنا للقرآن، وذلك لأن أقسام تحفيظ القرآن التى نلجأ إليها الآن، لم تصل بعد إلى ما كان يصل إليه كُتَابُ الْقَرْيَةِ، وما أحوجنا أن نرعى هذا الجانب رعاية حقّه، وكان بيننا قراء لهم ماض مجيد، سجلنا من أصواتهم ما سجلنا، وجدير بنا أن نتابع تسجيل كل صوت يستحق ذلك، وأن ننشئ أجيالاً جديدة تخدم القرآن وتحسن ترتيله، وإلا عشنا على الماضى

دون أن نعد للحاضر والمستقبل شيئاً يذكر.

وكتاب القرية أيضاً كان المصدر الأول لتعلم القراءة والكتابة، وكتبنا في القرن الماضي، وفي العقدين الأولين من هذا القرن، نشأ أغلبهم في هذه الكتابيب.

ولم يكن خطهم جيداً ولكنهم سجلوا عقوداً ضرورية، ووثائق لم يكن ثمة سبيل لحفظها إلا عن طريقهم، وحسابات القرية وخطاباتها، قراءة وكتابة، إنما قامت على من نشثوا في كتابها، وإليهم يرجع دائماً لقراءة نص، أو تصحيح عقد، أو سند، أو كتابة خطاب للغير، ولم يكن عددهم وافياً كل الوفاء لسد الحاجة، ولكنهم كانوا سعداء حين يطلب إليهم أداء هذه الخدمة.

وعرفت في «أبو النمرس» كُتَّابين اثنين في العقد الأول من هذا القرن، كانا في مكانين متواضعين، وحرَّصا على أن يكونا على مقربة من مسجد، أو زاوية للصلاة، وكان عدد التلاميذ في كل واحد من هذين الكُتَّابين لا يزيد عن عشرين تلميذاً، وعلى رأسهم سيدنا وعريفه وكان سيدنا يعرف كل واحد من تلاميذه معرفة تامة، يعرفه في شخصه، ويعرفه في أسرته، ويحاول أن يطمئن على أخبار الأسرة كلها، ويتخذ من تلاميذه أبناء مقربين إليه، وهم أنفسهم كانوا يشعرون بهذه المودة الصادقة، وقد يقسو أحياناً، وإن كنت لم أر الفلقة في الكتاب الذي قضيت فيه بضع سنوات، على أن قسوته كانت للخير، وفي سبيل الخير.

ولم يخجل كتاب القرية من وسائل الترويح، فقد كان يتلمس المناسبات لكي يروح عن تلاميذه، فيحتفى بالطفل الذي حفظ سورة أو سورتين ويسعد بأن يُكتب له جزء من القرآن في لوح مُنق على يد العريف؛ لكي

يكون تنويهاً بنجاحه، وكان معلم القرية في كتابه هذه، أقرب إلى المتعبد بعمله منه إلى الموظف والمحترف.

فما كان يحدد أجراً، ولا يقيد حساباً لكل تلميذ، بل تترك الأمور لأريحية أولياء هؤلاء التلاميذ، وما يقدم كان أقرب إلى الهدية، منه إلى الأجر المعلوم.

وكثيراً ما كان معلم هذا الكتاب هو إمام الصلاة، وخطيب المسجد، وفي ذلك ما يدفع تلاميذه وأبنائه، إلى أن يتشبهوا به، ويسيروا خلفه، فكانوا يصلون وراءه، ومن تخلف منهم عن موعد الصلاة، يسعه أن يؤم بمجموعة أخرى من زملائه في صلاة الظهر، أو صلاة العصر.

فلم يكن الكتاب مجرد معهد لتحصيل معلومات أو حفظ للقرآن، بل كان وسيلة أيضاً من وسائل التربية الدينية والخلقية؛ ذلك لأن معلم القرية كان نموذجاً في مسلكه، يشجع على الصدق، ويحث على الأمانة، ويباهى بأبنائه الحسنى السلوك، وإذا بدرت من أحدهم بادرة، عاجلها بنفسه، وإلا اضطر أن يشرك الأسرة معه، وأحرص على أن أقرر أنه لولا «كتاب القرية» ما كان يقدر لي، أن أحفظ القرآن جميعه، وقد أكملت هذا بدراسة شيء من علوم القراءات على أيدي أستاذ من أساتذتها الكبار، والقرآن ذخيرة لها شأنها في سلوك المرء وثقافته وقَلَّ من يحفظ القرآن كاملاً اليوم، وقد بدأنا نحس بالحاجة الماسة إلى تعليم الناشئ وتحفيظه قدر ما منه، وتلك مهمة تتطلب رعاية وحسن اختيار لما يقدم من نصوص قرآنية يجب أن تتمشى مع أعمار التلاميذ.

وأنا لا أدعو إلى أن نعود مرة أخرى إلى كتاب القرية، ولكني أحببت فقط أن أوجه النظر إلى جانبين من جوانبه؛ أولهما : قرب المعلم من تلاميذه، وإحساسهم بأبوته، ولعل هذا من ألزم الأشياء في رياض الأطفال،

والمدرسة الابتدائية، وعسى ألا تنقيد بأمر الدرجات والمراتب للسادة المدرسين والمدرسات، ونتخير منهم آباء وأمهات، اكتملت خبرتهم، وتقدمت سنهم نوعاً لكى نكل إليهم أمر الطفل الناشئ فيما بين الرابعة والعاشرة من عمره.

وأذكر أن أستاذاً جليلاً فى معهد عال كان يقول : ليتنى أستطيع أن أعود إلى رياض الأطفال والمدارس الابتدائية لكى أشعر تلاميذها بشيء من الحنان والمحبة.

وأمر آخر كان سر نجاح الكتاب فى مهمته على تواضعها، هو الاكتفاء بعدد محدود من التلاميذ.

تلك قضية أرجو ألا نغفلها، وقد أخذت بها معاهد التعليم فى البلاد النامية، ووقفت فصول رياض الأطفال على خمسة عشر تلميذاً، أو عشرين على الأكثر، وفى مرحلة التعليم الابتدائى على خمسة وعشرين.

ويظهر أن إحساساً قوياً بدأ يدفعنا إلى العودة إلى كتاب القرية، إلى حد أن بعض المفكرين يطالبون بإحيائه، ولا أدرى : لماذا نحن مولعون بالثنائية فى نظمنا التعليمية، فنأبى إلا أن نضع مرة أخرى إلى جانب المدرسة الابتدائية كتاباً لحفظ القرآن، ولو عُنينا بهذا الأمر فى المدرسة الابتدائية نفسها لربينا الناشئة على حفظ قدر ملائم من القرآن الكريم، أما القراء والمتخصصون فى التلاوة وتجويد القرآن فطريقهم الواضح هو قسم حُفاظ القرآن الذى لا يقف عند سن معينة، وينبغى أن يفتح بابه للراغبين والطالبين، وأن يقوم عليه من هو جدير به.

المدرسة الأولية

ضرب من التطور في مرحلة التعليم العام، وهو تدرج يسير ورثت فيه «المدرسة الأولية» أعمال «كتاب القرية» وهذبها ونمتها، وترجع هذه المدرسة إلى أوائل العقد الثاني من هذا القرن، وقد قدرلى أن أتلمذ فيها، وأشهد أن التعليم الأولى في جملته بدأ بدءاً حسناً في أماكنه واختيار مدرسيه، ولم تتردد الدولة في أن تنشئ مدارس أولية في قرى مختلفة، وقد توسعت في ذلك بقدر ما سمحت مواردها، وأنشأت مدارس خاصة لإعداد معلمى المدارس الأولية، وكان من حظى أن تتلمذت لشيخين من شيوخ هؤلاء المعلمين، كانا يسكنان على بعد بضعة كيلو مترات من المدرسة، ولتعذر وسائل النقل استطاع كل واحد منها أن يركب حماره ليحجى في مواعده، ولم يتخلف يوماً قط. ولا أزال أذكر سعادتها حين كانا يوقفان في شرح موضوع أو حل مسألة حسابية، وعرفت فيها نظام «مدرس الفصل» الذى يضطلع بمواده المختلفة ويلتصق بأبنائه التصاقاً تاماً، وهو نظام مقرر في رياض الأطفال ومرحلة التعليم الابتدائى، وكلى رجاء أن تمكنا وساتلنا من الأخذ به دائماً.

علمتني هذه المدرسة العناية بتحسين الخط، وإتقان القراءة، وقدرًا من علم الحساب وتوسعت - ما استطاعت - في علوم الدين والأخلاق، واشتمل الفصل على نحو عشرين تلميذًا من أعمار متقاربة، وهذه مسألة لها وزنها في مرحلة التعليم العام، وكثيرًا ما يعز علينا الآن احترامها، ولم

أنس أحدًا ممن اشتركوا معي في هذا الفصل الصغير، فمنهم من تابع السير في دراسته، ومنهم من توقف عند مرحلة التعليم الأولى، وكان له أثر في تدبير شئون القرية وتصريف أمورها.

وأمر آخر لمستاه في منتصف القرن الماضي، وهو أن الوعي التعليمي ينمو باطراد في مدننا وقُرانا، ينمو بدرجة قد لا تستطيع مواردنا أن تلاحقها، فقرية «أبو النمرس» التي كان فيها مدرسة أولية واحدة للبنين انضمت إليها بعد عشرين عاماً مدرستان أخريان إحداهما للبنات والأخرى مشتركة بين البنين والبنات. ولا أزال أذكر يوم أن كنت مقرراً للجنة المالية بمجلس الشيوخ أن وزارة المعارف حينذاك كانت تطلب عند إعداد الميزانية الإعتمادات اللازمة لمرحلة التعليم الأولى على أساس ما كانت تتوقعه من إقبال التلاميذ، ثم لا يكاد يبدأ العام الدراسي حتى تضطر لفتح فصول جديدة سداً لحاجة الراغبين، وتلجأ إلى طلب اعتمادات إضافية، واستمر الأمر على ذلك سنين متوالية، ونحاول جاهدين أن نقضى على مشكلة المتخلفين عن التعليم، وكثيراً ما عز علينا ذلك.

ولهذا الوعي النامي دلالتة، وأملنا كبير في أن تتوفر لنا الوسائل الضرورية لمواجهة هذا الوعي في مرحلة التعليم العام على مختلف درجاته، ونلاحظ جميعاً أن مشكلة الكم وكثرة العدد تطفئ على مشكلة الكيف والإتقان والإجادة، ويوم أن تعود فصولنا الدراسية في المراحل البادئة إلى أعدادها المعقولة نستطيع أن نقول إن البناء الأساسي لتكوين المواطن الناشئ تكويناً سليماً قد توفر لديها، ولا بد أن نوفر لهذا النشء أماكن ملائمة، ومدرسين يطمثون إلى أداء واجبهم ويقبلون عليه في رغبة وإخلاص.

والمدرسة الأولى ثمرة من ثمار الحكم المحلي الذي عرفناه في صورة

متواضعة على شكل مجالس المديرية، عرفناها في العقد الثاني من هذا القرن، وعشنا معها نحو خمس عشرة سنة قبل أن نتجه إلى الحياة البرلمانية، ومجالس المديرية حلقة من حلقات التمثيل الشعبي جديدة بأن نستذكرها؛ لأنها قامت في الأغلب على أيدي شيوخ من وجهاء الإقليم؛ رغبوا رغبة صادقة في أن ينهضوا بإقليمهم ثقافياً وصحياً، وأنشئوا مدارس أولية، وأخرى ابتدائية وثانوية، وأضافوا إليها بعض المستوصفات والمستشفيات، وأحرص على أن أسجل - مع التقدير - إدراكهم لرسالة الفتاة في تكوين الأسرة والمجتمع، فأنشئوا في عواصم الأقاليم مدارس ثانوية للبنات منذ العقد الثاني من هذا القرن، وسعدت حقاً بأننا قضينا على ثنائية كُتَّاب القرية والمدرسة الابتدائية، أو الأولية، وهي ثنائية لم يكن ثمة مبرر لها.

وقلنا بالزامية التعليم، وضرورة أن ينال كل مواطن حظه من التعليم، ولم يستجب بعض الآباء في البداية استجابة صادقة، ولكنهم انتهوا إلى إيمان بضرورة التعليم، وكان الإقبال الذي عجزت مواردنا ومدارسنا عن مواجهته وسد حاجته، وخطوتنا بالمدرسة الأولية خطوة أعلى، وحولناها إلى مدرسة ابتدائية، ووفرنا لكل قرية من المدارس الابتدائية ما يتناسب مع عدد سكانها.

وحاول الجهد الذاتي في بعض القرى أن يقوم بنصيبه، ولم تقف الرغبة في التعليم عند المدرسة الابتدائية، بل جاوزتها إلى المدرسة الإعدادية، وتخطتها أحياناً إلى المدرسة الثانوية، وعرفت بعض القرى المدرسة الثانوية التي فتحت أبوابها لأبنائها، وأبناء بعض القرى المجاورة، وإن ضاقت مدرسة القرية ببنيتها، اتجه عدد منهم نحو أقرب مدينة، لكي

يستكمل تعليمه في مدرسة أميرية أو أهلية.

ومما يؤسف له أن بعض المدارس الابتدائية - تحت ضغط العدد الزائد وقلة المدرس المؤهل - كانت تخرج «شبه أميين» لا يلبثون أن ينسوا كل ما تعلموه، إذا لم يتابعوا السير، ولم يكن سيل الأمية الجارف راجعاً فقط إلى العدد الذى لم يجد له مكاناً في المدرسة الابتدائية، بل إلى عدد آخر مر بها ولكنه فارقها بزاد ضعيف، وتكوين المواطن الصالح في القرن العشرين أصبح لا يكفى فيه مجرد تعلم القراءة والكتابة، بل تتطلب حياتنا الحاضرة تعليمًا أقوى، وثقفيًا أتم، وكنا نقول في الماضى: إن مدة الإلزام أربع أو خمس سنوات، وظننا أن فيها ما يكفى لإعداد المواطن الصالح، والتعليم الأساسى الذى ننشده اليوم يصعد بها إلى تسع سنوات، تشمل المرحلة الابتدائية والإعدادية معاً، ويرمى إلى تكوين ناشئ يستطيع أن يواجه متطلبات الحضارة المعاصرة في علومها وفنونها، في أجهزتها وآلاتها، في اختراعاتها ومبتكراتها، ونحن حديثو عهد بهذا التعليم، وما أحوجنا إليه، وما أحوجنا بوجه خاص أن نحققه تحقيقاً كاملاً.

وأن الأوان لأن نقضى على التفرقة بين شاب لم يعرف إلا التعليم الإلزامى، وآخر كان من حظه أنه نهل من حياض التعليم الابتدائى، وكانت تفرقة مريرة، وفي التعليم الأساسى ما يعين على أن ينهل الناشئون جميعاً من معين واحد، ولهم بعد ذلك أن يسلكوا سبل التعليم الفنى: من صناعى، وزراعى، وتجارى، وما أحوجنا أن نمضى في هذا التعليم، وأن نربطه بالحقول والمصانع والمتاجر، حتى يجمع بين الدرس النظرى والتجربة العملية، وفي وسع من شاء - ممن أتموا مرحلة التعليم الأساسى - أن يتجه نحو التعليم الثانوى والعالى، على أن يكون أساس هذا الرغبة الصادقة، والاستعداد الكامل، ومراعاة متطلبات المجتمع وحاجاته، وعلى سياستنا

التعليمية أن ترعى هذا وتقدره قدره، ولا يكفى في هذا مجرد نسب النجاح الرقمية، والحلول الآلية، ومكاتب التنسيق، ونظام القبول في التعليم العالى والجامعى يحتاج إلى إعادة نظر.

المعاهد الدينية

أنشئ الأزهر في منتصف القرن الرابع الهجري، وأريد به أساساً أن يكون مدرسة مذهبية تعنى بتكوين الدعاة والمرشدين، الذين يُوجَّهون إلى مختلف الأقطار، وقد نجح الفاطميون في شيء من ذلك، وتوسع الأزهر حينذاك في دراساته الدينية واللغوية، وأضاف إليها قدرًا من الدراسات العلمية والفلسفية، وما أن استولى صلاح الدين على مصر حتى أخذ الدرس الأزهرى ينحو نحوًا آخر، وقام بخاصة على دراسة الفقه والتوحيد وعلوم النحو والصرف، وأفسح المجال لشيء من دروس الفلسفة والمنطق، وكانت دعامة الأولى المذهب السني، لم يقف في الفقه عند مدرسة بعينها، بل كان فيه درس للفقه الشافعي، وآخر للفقه المالكي وثالث للفقه الحنفي، إلى جانب الفقه الحنبلي، واتسمت دراساته الكلامية بالعناية بالمذهب الأشعري، مع التعرض لعدد من آراء الماتريدية وبعض الفرق الكلامية الأخرى، وفي ذلك ما فتح أبوابه لطلاب العلم من المصريين والأجانب الوافدين من الأقطار العربية والإسلامية، وبخاصة من يستمسكون بالمذهب السني، وأعد مساكن وأروقة لهؤلاء الطلاب الوافدين من شاميين وعراقيين أو مغاربة بين تونسيين وجزائريين، وبعض أبناء المغرب الأقصى، فكان يسهم مع جامع الزيتونة في تونس والقرويين بفاس في نشر التعاليم السنية، وكانت له، دون نزاع، قيادة بين هذه المعاهد الكبرى ونستطيع أن نقرر أنه احتفظ بهذه التعاليم، وكان سندًا للحكم العثماني.

وقام منهجه في الدرس على أساس من نصوص متفاوتة في حجمها. وأسلوبها، فكان أصغرهما يسمى «متنا»، يحاول المعلقون والمفسرون أن يوضحوه، وكثيراً ما حظى المتن الواحد بعدة شروح من معلقين في عصور متلاحقة، ولم يقف الأمر عند المتون والشروح، بل امتد إلى الحواشي والتقارير، فكان هناك شيوخ تبحروا في العلم والمعرفة، اطلعوا على الشروح المختلفة واستخرجوا منها جميعاً تعليقات سموها «حواشي» وتجيء بعد هذا مرتبة أخرى، هي مرتبة التقارير. وإذا تتبعنا تاريخ الدرس الأزهرى وجدنا أن هناك أناساً وقفوا عند المتون والنصوص الأولى، وآخرين جاوزوا هذا وعضوا بالشرح والتعليق في صورها المختلفة التي أشرنا إليها، ومن بين هذه النصوص، ما جاء نثراً ومنها ما جاء نظماً، رغبة في تيسير حفظه، وقد يصل الأمر في النصوص النثرية إلى ضغط وتركيز يجعل منها رموزاً وأساليب معقدة، لا يمكن الوصول إلى مغزاها إلا بالوقوف على شرح موضح لها، أخذ الأزهر بهذا المنهج منذ القرن السادس للهجرة، ونما على مر الزمن وكانت حلقات الدرس تتفاوت تبعاً لهذه النصوص، فللنحو مثلاً متونه التي تبدأ «بالأجرومية» ثم تنتقل إلى «الأزهرية» «فالتوضيح» «فألفية ابن مالك». وهناك أعلام وأئمة قدر لمؤلفاتهم أن تبقى غذاء متصللاً عدة قرون كابن مالك وابن هشام بين النحاة، والدردين صاحب الخريدة واللقاني صاحب الجوهرة بين المتكلمين.

وواضح أن هذا المنهج من التعليم والتدريس يقوم على الأخذ والرد، وتحليل الألفاظ والعبارات (وتشقيق الكلام) كما يقولون، وقد سمي أسلوب: (فإن قُلْتُ: قُلْتُ) وهو بهذا يعنى بالشكل أكثر مما يعنى بالموضوع، ويقف عند المنطوق أكثر من وقوفه عند المفهوم، وفيه ما فيه من تكرار وضياح للوقت، وإن لاء الماضي فإنه لا يلائم الحاضر، وقد كان

طلاب الأمس يعدونه عبادة، ولا يترددون في أن يقفوا حياتهم عليه
أما أبناء القرن العشرين فوقتهم أضيق، وأهدافهم أفصح، وهناك علوم
ودراسات نشعر بالحاجة الماسة إليها، ولم يمنحها الدرس الأزهرى في
القرون الأخيرة ما تستحق من عناية كالتاريخ والجغرافيا بين العلوم
الإنسانية، أو كالكيمياء والصيدلة والطب بين العلوم الطبيعية، أو كالجبر
والهندسة بين العلوم الرياضية.

وكان لا بد أن يتطور التعليم الأزهرى تطوراً يتمشى مع روح العصر،
وقد سُلِكَ فيه مسلكان؛ أولهما: جوهرى يعنى بالمنهج والطريقة، وينحو فيها
منحى حديثاً، ويجارى العلم في نموه وتطوره، وأنشئ لذلك معهدان منفصلان
مستقلان تقريباً عن الأزهر وإدارته، وهما مدرسة دار العلوم فى أخريات
القرن الماضى، ومدرسة القضاء الشرعى فى أوائل هذا القرن، وكان
الأستاذ الإمام من دعاة هذين المعهدين ومن مؤيديهما وسنعرض لها فى
تفصيل.

ويبدو أن رجال الأزهر لم يطمئنوا إلى هذا التطوير، ولم يرحبوا به،
وكأنما عدوه إنكاراً لطريقتهم، وانتزاعاً لشيء يدخل فى حوزتهم، ولهذا
نحو نحو تطوير آخر أقرب إلى الشكل منه إلى الموضوع، وذهبوا إلى
فكرة المعاهد الدينية، وتقوم على أساسين هامين:

أولهما: تقسيم التعليم الأزهرى إلى مراحل متلاحقة، يخطو فيها طالب
العلم خطوات تمهد كل واحدة منها للتي تليها.

وثانيهما: وضع نظام ثابت للقبول فى هذه المراحل، ونشأ عن ذلك
ما سُمى «الأقسام النظامية»، وفى ذلك إشارة إلى الدرس الحر الطليق
الذى كان يقوم به شيوخ مختلفون؛ لكل واحد منهم حلقة التى يقصدها
طلابه والراغبون فيه دون تقييد بإثبات حضور أو غياب، ودون خضوع

لامتحان معين عاماً بعد عام، وإنما كان يتم هذا الإمتحان في آخر المطاف للحصول على ما كان يسمى (شهادة العالمية الأزهرية).

وبعد أن أنشئت المعاهد الدينية، أصبحت هناك أقسام أولية وأخرى ثانوية وثالثة عالية، ولكل قسم امتحاناته وشهاداته، وكانت هذه المعاهد أيضاً موزعة بين المساجد المختلفة، ولكل مسجد طلابه والمقيدون فيه.

وقدر لي في أوائل العقد الثاني من هذا القرن أن التحق بهذه المعاهد، فمررت بمسجد إبراهيم آغا الذي خصص لطلاب السنة الأولى، ثم انتقلت إلى مسجد السيدة «فاطمة النبوية» لطلاب السنة الثانية، وانتهيت أخيراً إلى جامع «المارداني» لطلاب السنة الثالثة، ثلاث سنوات كاملة، حرصت عليها، وتابعت فيها الدرس ما استطعت، وكانت تقوم أساساً على الاستماع. وأستطيع أن أقرر أنها تركت في نفسي بصمات ملحوظة في تفهم التعابير، واستخلاص ما يمكن استخلاصه منها، ولكن الحصيلة الفكرية والثقافية كانت أقل من الزمن الذي ينفق فيها. ومهما يكن من أمر، فإنه أريد بهذه المعاهد أن تعد للدرس الأزهرى العالى إعداداً مُنسقاً يُعوّد طلابه على النظام، يفتح أمامهم آفاق البحث والدرس، وقُصرت هذه المعاهد في البداية على القاهرة حيث يوجد المركز الرئيس للتعليم الأزهرى فعُدّت بذلك حلقة لازمة من حلقات هذا التعليم، ولكن لم يلبث الزمن أن خرج بها عن هدفها الأول، وأصبحت أشبه ما تكون بمعاهد تعليم عامة تنشأ في المدن الكبرى والصغرى على السواء وتمت على مر الزمن حتى تجاوزت المئات وأسهمت فيها الجهود الذاتية ما وسعها وقادتنا إلى ثنائية في التعليم سبق أن لاحظتها وبينت أنه لا يمكن أن يقوم التعليم العام في بلد على ثنائية من هذا النحو، ذلك لأننا نريد أن ننشئ وحدة ثقافية وفكرية لدى أبناء الوطن جميعاً، ونربّي المواطنين تربية واحدة دينياً وعلمياً.. فكربيا

وثقافيا، معنا للبلبله والطائفية الثقافية.

ولم يفتنى أن أعرض المشكلة على الأستاذ الأكبر المرحوم الشيخ (محمد مصطفى المراغى) ويقتضى الإنصاف أن أقرر أنه اتفق معى كل الإتفاق، وإن لم يطل به الأجل ليحقق هذه الوحدة. وقد وضعت أمامه القضية على الأساس الآتى، وهو: أن الناشئ المصرى يجب أن يتقف ثقافة دينية، إلى جانب ثقافته العصرية فى نواحي المعرفة المختلفة، وعلى هذا فالرسالة الدينية مطلوبة فى المدرسة الإبتدائية والثانوية بقدر ما هى مطلوبة فى المعاهد الدينية، ولا محل لأن يكون بيننا تعليم دينى وآخر مدنى، ولم تعرف هذه الثنائية فى التعليم الإسلامى من قديم، وأذكر أن فرنسا عانت حتى أوائل هذا القرن من خصومة بين التعليم الدينى والمدنى، وانتهى أحد وزرائها (بريان) إلى هذا التوحيد الذى يعتبر دعامة أساسية فى كيان الأمة.

قد عقدت منذ أربعين سنة ندوة فى الجمعية الجغرافية لمعالجة هذا الموضوع، وتولى المرحوم لطفى السيد رياستها، واشترك فيها المرحوم الأستاذ/إسماعيل القباني، أحد كبار رجال التعليم حينذاك، ودار النقاش حول التقابل بين التعليم المدنى والدينى، وانتهى الرأى إلى أننا فى حاجة ماسة إلى أن نجتمع بين هذين الطرفين. ولكننا - مع الأسف الشديد - وقعنا تحت ضغط الإقبال على التعليم - فى الإسراف فى هذه الثنائية، وتنافس الأفراد والهيئات فى إنشاء معاهد دينية إلى جانب المدرسة الأميرية المجاورة فى القرية والمدينة على السواء، وكم يذكرنى هذا التنافس بتنافس آخر عرفته (لبنان) منذ نصف قرن أو يزيد فى التقابل بين ما سعى «الجامعة الأمريكية» و«الجامعة اليسوعية» فحين ينشأ فرع لإحداها لا تتردد الأخرى فى إنشاء فرع مقابل فى المكان نفسه.

وأعتقد أنه آن الآوان، لأن ننظر في هذه المشكلة نظرة جادة، ونهيبُ للنشء المصرى تعليماً عاماً واحداً وشاملاً، أما التخصص فللكل أن ينهج فيه النهج الذى يرضيه، وأنا لا أقبل من ناشئ مصرى أن يجهل أصول دينه، كما لا أرضى منه أن يغفل عن متطلبات العلم والحضارة المعاصرة. ولا يفوتنى أن أشير إلى أن هناك - إلى جانب هذه الثنائية «المدارس الخاصة، من إنجليزية وفرنسية وألمانية. وانضمت إليها أخيراً» «مدارس اللغات». وما أجدرنا أن يطبع هذا كله بطابع قومى ووطنى واحد، فهل نجد الشجاعة الكافية للأخذ بهذا التوحيد لتكوين ناشئ الوطن على أساس من ثقافة واحدة وفكر متسق؟

* * *

مدرسة القضاء الشرعى

محاولة لتطوير التعليم التقليدى فى الأزهر، سبقت قيام المعاهد الدينية، وقد كان الأستاذ الإمام يربها ويؤيدها، ولعله صاحب فكرتها؛ رغبة فى تنشئة جيل من المثقفين، يستطيع أن يواجه متطلبات العصر قضاء وتشريعاً، نهوضاً وحضارة. فأنشئت مدرسة القضاء الشرعى لكى يتغذى من طلاب الأزهر، ولكى يغذيها كبار شيوخه وأعلامه إلى جانب بعض كبار أساتذة القانون والعلوم الحديثة، فهى من الأزهر وإليه، وكانت النشأة محكمة كل الأحكام، فبدأت بأخذ عدد من قدامى طلاب الأزهر، وأظن أنه كان من بينهم المرحوم (أحمد أمين) وبعض أقرانه، واكتفى هؤلاء بدراسة مدتها خمس سنوات، لأنهم قد حققوا قدرًا سابقًا من الدراسات الأزهرية، وهذا ما سمي «القسم العالى» فى مدرسة القضاء الشرعى.

ثم روى أن تدعم فى البداية، وأن تكون مدة الدراسة فيها تسع سنوات، خمس فى القسم الابتدائى، وأربع فى القسم العالى، وطلاب القسم الابتدائى يختارون بدورهم من الأزهرين ممن تعلموا فى المعاهد الدينية لبضع سنوات، وكان الاختيار دقيقاً ومنصفاً، أما الدرس فكان موضوعياً يعالج القضايا العلمية المختلفة، فيجمع بين العلم القديم والعلم الحديث، يعنى عناية خاصة بالفقه والتفسير والأدب واللغة، ويضيف إليها العلوم الحديثة من: طبيعيات، ورياضيات، وتاريخ، وجغرافيا، ومما يتفكه به أن علم الطبيعة سمي (علم الخواص التى أودعها الله فى الأجسام) لكى يتيسر

إقراره من بعض كبار شيوخ الأزهر، وبقيت هذه التسمية مستعملة، وقيل إنها اختيرت نزولاً عند رغبة المرحوم الشيخ حسونه النواوي، ومهما يكن من أمر، فإن التطوير الذي أحدثته مدرسة القضاء الشرعي على العلم القديم كان واضحاً وجلياً، رجع فيه إلى النصوص والمؤلفات القديمة الكبرى، وكُتِبَ قدرٌ كبيرٌ منها بلغة العصر وروحه، وكان طبيعياً أن تقف هذه المدرسة عند فقه الحنفية، لأنه كان فقه الدولة الرسمي، وعولج هذا الفقه في أبوابه المختلفة معالجة متصلة منذ السنة الأولى إلى الأخيرة، ولا أزال أذكر يوم أن رفض المرحوم الأستاذ (أحمد أمين) في درس الفقه أن يعرض لباب «الاستنجا» لأنه فيما يرى أدخل في التربية المنزلية منه في الدرس النظري، وأذكر أيضاً أن المرحوم «علي الخفيف» شرح علم الفرائض والموارث شرحاً رياضياً دقيقاً، تقبله المستمعون عن رضا وإطراء.

وفي الحق إن مدرسة القضاء الشرعي فقهاء جمعوا بين الفقه الإسلامي والقانون الحديث في فروعهم المختلفة، واستطاعت أن تخرج قضاة يجلسون إلى جانب رجال القانون، ولم يقف الأمر عند الفقه وأصوله بل امتد التهذيب والتطوير إلى الأدب واللغة ودرس النحو بقصد تقويم اللسان، مع التخفيف ما أمكن من فلسفته التي لا تعنى إلا المتعمقين والمتخصصين، وعرضت بعض كتب الأدب القديم في صورة أوضح وأيسر، وكم أسفت لأن كتاب «مختارات العقد الفريد» (لابن عبد ربه) الذي كان من أعمدة الدرس الأدبي في مدرسة القضاء الشرعي قُدِّرَ له أن يموت بموتها.

وإلى جانب العلوم الفقهية واللغوية والأدبية، كان للعلوم الحديثة نصيب ملحوظ، فاضطلع بتدريس الجغرافيا والتاريخ بعض أعلامها، ولم يقف الأمر عند التاريخ الإسلامي، بل امتد إلى التاريخ القديم والمتوسط

والحديث والمعاصر وأعدت معامل خاصة، للقيام بتجارب على بعض الظواهر الطبيعية والكيميائية، وكانت الرياضيات من حساب وجبر وهندسة عقدة العقد لدى من نشأوا نشأة أزهرية، وأذكر أن المرحوم «محمد زكى» وهو من كبار الرياضيين في أوائل هذا القرن، عرض مرة نظرية هندسية وعزَّ على طلابه أن يتابعوه فيها، فوقف الدرس، وقال: «يا أبنائى ليس العيب عيبكم وإنما العيب أنى لم أوضح نفسى على النحو الملائم ورفعت الحصة» وعاد محمد زكى مرة أخرى إلى النظرية الهندسية ووفائها شرحاً وبياناتاً.

وأريد أن يكون لمدرسة القضاء الشرعى مبنى وحرَم في ضواحي المدينة، رغبة في أن يتفرغ الطلاب لدرسهم، وأن يبعدوا عن ضواحي المدينة وجلبتها، فتعد لهم مساكن خاصة بهم، وبهذه المناسبة أحب أن أشير إلى أن فكرة مساكن الطلبة في جامعاتنا الحالية ليست بنت اليوم، بل لقد سبق إليها في الأزهر، فكانت له أروقتة الخاصة بطلابه من أبناء مصر كرواق الصعايدة ورواق المغاربة وأروقة أخرى للوافدين من الخارج من بلاد العالم العربى والإسلامى، وحاولت مدرسة القضاء الشرعى أن تتابع هذه السنة، وتتلخص في أن يكون للطلاب مساكنهم، وللأساتذة مساكن خاصة بهم، وبذا تنشأ مدينة جامعية مكتملة، يتوفر أهلها على الدرس. حلم لذيذ ولكن لم يتحقق، ذلك لأن القائمين على أمر المدرسة شاءوا أن ينشئوا هذه المدينة الجامعية الجديدة شمال القاهرة فيما يسمى «الزيتون» وبينما هم يخططون إذا بالحملات العنيفة تعرقل سبيلهم، ومن الغريب أن هذه الحملات يرجع أغلبها إلى القائمين على الجامع الأزهرى، في حين أن مدرسة القضاء - كما قدمنا - لم ترد شيئاً إلا أن تنهض بالتعليم الأزهرى وطرائق تدريسه، ولو قدر لها أن تحيا إلى اليوم لاستطاعت أن تقدم مثلاً رائعاً من (التعليم الدينى العصرى).

عاشت بقدر ما عاش معها ناظرها ورائدها، المرحوم (عاطف بركات) وأخذت تتدهور وتتلشى بعده، حقاً إنها عاشت ما عاش إلى جانبها (عاطف بركات) المرابي الفاضل، والأب الجاد في غير قسوة، آمن برسالة مدرسة القضاء، ووقف نفسه عليها، فكان يشغل بأمرها درساً وتعليماً ومعاملة وسلوكاً وغذاء، مادياً وروحياً.

عرف كيف يختار أعوانه من خيار الأساتذة، وكبار الشيوخ، وكان يجلس إليهم باطراد، ليناقشهم في طرق الدرس، ووسائل البحث، وكل همه أن تصبح مدرسة القضاء مدرسة نموذجية في تعليمها، وفيمن تخرجهم من رجال المستقبل، وله في أداء هذه الرسالة مواقف شتى يكفي أن أشير إلى مثلين اثنين منها:

أولهما: أنه كان يعنى شخصياً بتدريس مادة الأخلاق، ويجلس فيها إلى كبار الطلاب، ويسمو بهم إلى أهداف عليا، وقيادات مثلى، وأعتقد أن درسه في الأخلاق هذا، هو الذي جعل من أمثال أحمد أمين أديباً وفيلسوفاً، مربياً ومصلاً في آن واحد، ووجهه نحو تعلم اللغة الإنجليزية كى تضم إلى ثقافته العربية ما يمكن أن يقف عليه من الثقافات الأجنبية.

وموقف آخر له دلالته على صغره وقد شهدته بنفسى حين دخل أحد طلاب الفرق العالية منكمشاً منزوياً على «عاطف بركات» فلم يتردد المرحوم «عاطف بركات» من أن يوجه نظره قائلاً: اخرج وعد إلى رجلاً. هكذا كان يريد (عاطف بركات) لأبناء مدرسة القضاء الشرعى أن يكونوا جميعاً رجالاً، يحكمون العقل وينتصرون للحق ويحرصون على العزة والكرامة.

دخلت مدرسة القضاء بعد الرحلة القصيرة في المعاهد الدينية، وكان

دخولى فيها حين بدأت الثورة المصرية، وأشهد أن عاطفتى الوطنية إنما نشأت وتربت فى هذا الجو، فاشتركت مع جماعات الطلاب فى جدل ومناقشة، وتحليل للمواقف التى ينبغى أن تتخذها إزاء المستعمر البريطانى، وطفت معهم فى الشوارع متظاهرين محتجين، وكم طاردنا الجنود البريطانيين، واحتكوا بنا، فجرحوا من جرحوا، وكسروا من كسروا، واعتقلت أياماً على أثر مظاهرة من المظاهرات، وأحسن ما فى هذه المظاهرات أن كبار الطلاب كانوا قادتها، ولا أزال أذكر هتاف المرحوم «أمين الخولى» وهو معنا، أمام الجنود البريطانيين، فكان يردد:

اضربونا بالمدافع ما لأمر الله دافع
اضربونا بالرصاص فالحياة فى القصاص

هذه هى مدرسة القضاء، مدرسة الوطنية، وهى فى الوقت نفسه مدرسة البحث والتحقيق، قضيت فيها خمس سنوات، وتعلمت على شيوخ كانوا ماثلين أمامى دائماً، كلما صادفتنى مشكلة، أو اعترضنى هوى لا يرعى الحق ولا الوطن، ولا أظن أحداً تتلمذ لأحمد أمين ونسى ما كان يسميه «درس المربة» الذى كان يقفه على مشاكل المجتمع، ونواحى النقص فيه، وكان «درس المربة» هذا أحب إلى طلابه من دروس الفقه المقررة عليهم، فكان يجتذبهم، ويحرصون الحرص كله على أن يستمتعوا به، وقد لقن فيه دروساً فى السلوك والاعتداد بالرأى السليم، وكم نود أن يأخذ المربون والمعلمون أنفسهم بشيء من هذا. يقتربون من طلابهم، ويعيشون معهم، ولو لفترات، وتلك هى الصلة الروحية التى أصبحت تنقصنا الآن فى معاهدنا التعليمية العالية، وأعود إلى «عاطف بركات» مرة أخرى، فأسجل جملة وردت على لسانه نصها: «كم أود أن أكون معكم بمثابة الصوفى الكبير من مرديه». وأستاذ آخر لن أنساه، فى استقامة رأيه وكمال قيادته، وإيمانه بواجبه، وهو

المرحوم (عبد الحكيم بن محمد). وكان من عادة (عاطف بركات) أن يمر بالفصول أثناء الدرس، ويدخل في مناقشات مع الطلاب ومع الأساتذة أحياناً، ولعبد الحكيم موقف من هذه المواقف لا ينسى، فقد عارض «عاطف بركات» في تعليق نحوي لم يسلم به، برغم ما كان (لعاطف) من جلال ورهبة، ويطول بي الحديث إن عرضت لشيوخ مدرسة القضاء وأساتذتها، فقد كانوا جميعاً من صفوة الصفوة وعلى أيديهم فهمت سماحة الإسلام حق الفهم، وأمنت بأن ديننا لا يتعارض مع العلم في شيء، ولا يسد الطريق على البحث والنظر، صورة ما أحوجنا إليها، وما أحوجنا إلى قيادات تحمل رايها لأننا كثيراً ما نسيء إلى الإسلام بتضييق آفاقه، ونحو به منحى الجمود والتخلف.

ولو قدر لمدرسة القضاء أن تسير في طريقها حتى اليوم. لكانت منارة للتجديد الرشيد، والنهوض الحق، والفكر السليم.

دار العلوم

معهد أنشئ في أخريات القرن الماضي، قبل مدرسة القضاء بنحو عشرين عاماً، وكان يهدف إلى تطوير تعليم الدراسات التقليدية، من أدب ولغة، وحديث وتفسير، وأريد به بخاصة إعداد معلم يلائم العصر لتدريس العلوم العربية ومن بينها الخط في المدارس الأميرية على اختلاف مراحلها، وهو بهذا يكمل الرسالة التعليمية التي تضطلع بها. «مدرسة المعلمين العليا» وهي تخريج مدرس العلوم الحديثة من تاريخ وجغرافيا، ورياضة وطبيعة، ولغة إنجليزية، وكان المعهدان يتغذيان معاً في البداية من الطلبة الأزهرين، ثم قصرت مدرسة المعلمين القبول فيها على الحاصلين على شهادة «البكالوريا» من المدارس الثانوية، وفي هذا ما باعد المسافة بين المعهدين، وكان مثار تنافس بينهما، ممثلاً على كل حال الدراسات العليا الحديثة بجانب مدارس الحقوق والطب والمهندسخانة إلى أن قامت الحياة الجامعية في القرن العشرين، أنشئت دار العلوم لكي تقوم على أمر الدراسات العربية، وتطورها بحيث تتلاءم مع روح العصر ومناهجه، ولم يحرم طلابها من بعض العلوم الحديثة، كالتاريخ والجغرافيا والطبيعة والكيمياء، لا على أن يتخصصوا فيها، بل لكي يستكملوا ثقافتهم فحسب، وكانت مدة الدراسة خمس سنوات، يتابع فيها الطلاب دروسهم في حرص وعناية، ويحاسبون في دقة على فهمهم وتحصيلهم، ويختارون من بين من أمضوا في الأزهر عدة سنوات، وما أشبه دار العلوم في ذلك بمدرسة القضاء الشرعي،

وهما معاً تتماثلان في نوع طلابها، وأساتذتها، وترميان إلى هدف مشترك، هو النهوض بالدراسات الإسلامية، ويوم أن قدر لمدرسة القضاء أن تحتضى من عالم التعليم المصرى أحيل طلابها إلى مدرسة دار العلوم، وكنت واحداً منهم.

سارت دار العلوم في طريقها، ولم تقو منافسة الأزهر على التغلب عليها؛ لأن المعاهد الدينية - برغم ما استحدثت من نظم وشهادات - لم تُخْرِجْ طوال النصف الأول من هذا القرن معلم اللغة العربية الذى يبيغه المسئولون عن التعليم في وزارة المعارف، لا سيما وقد استحدثت دار العلوم تجهيزتها التى كانت مقدمة للدراسة العالية، فحققت لنفسها استقلالاً مكانها من أن تجود وسائل إعداد المعلم وتكملها، وقد عوّلت دار العلوم في البداية على أساتذة من شيوخ الأزهر، وكان الأستاذ الأمام يباركها، ويؤيد رسالتها، ويطرى أثرها في نهضة اللغة العربية، حتى قال كلمته المشهورة: «لو أن باحثاً مدققاً أراد أن يعرف أين تموت اللغة العربية، وأين تحيا، لوجدها تموت في كل مكان، وتحيا في دار العلوم».

ثم انتهت أخيراً إلى أن تتغذى بغذاء ذاتى من طلابها وأساتذتها الذين كانوا يباهون جميعاً بأنهم «درعميون» وساعد على هذا الاستقلال الذائق ما وصلت إليه «دار العلوم» من إيفاد بعوث إلى إنجلترا لاستكمال درسها وتخصصها، وقد استطاع المبعوثون بعد عودتهم أن يطوروا المناهج وطرق التدريس، وأن يلائموا بين القديم والحديث. عززت دار العلوم استقلالها، وعمرت طويلاً، واحتفل بعيدها المئوى منذ سنين المعهد العالى القديم الوحيد الذى لم يندمج في جامعة «فؤاد الأول» بعد أن أدمجت فيها «مدرسة المعلمين العليا» وحل محلها كليتا العلوم والآداب. ومن المرين من كان يرى أن إعداد المعلم إعداداً كاملاً يقضى بالآ تدمج مدارس المعلمين

في الحياة الجامعية لأنها معاهد مهنية تستلزم أولاً اختيار طلابها اختياراً دقيقاً، وتقضى بأن يعدوا إعداداً مهنيًا خاصاً إلى جانب زادهم الثقافي والعلمي، ويذكرون على سبيل المثال مدرسة المعلمين العليا بباريس التي احتفظت بوزنها وقيمتها، واستمسكت باستقلالها، ولم تقضى عليها الحياة الجامعية المحيطة بها في السربون، ولكن القائمين على دار العلوم في ثلث القرن الأخير آثروا التبعية على الاستقلال، ورأوا في الانضمام إلى جامعة القاهرة تكريماً وحماية، وكأنهم كانوا لا يخشون زحف المعاهد الدينية عليهم على غرار ما تم لمدرسة القضاء الشرعي، ودخلت في منافسة جديدة مع خريجي أقسام اللغة العربية في كليات الآداب، وحقق وقع هذه المنافسة ازدياد الطلب على معلم اللغة العربية من الداخل والخارج، وكان الطلب شديداً من الأقطار العربية التي تسابقت في الحصول على المعلم المصري، ونسائل حقاً: هل يعد خريج كلية دار العلوم الإعداد الذي كان يحظى به خريج مدرسة دار العلوم؟ ومن العسير أن يكون الجواب بالإيجاب، لاسيما وقد عدت مكاتب التنسيق على اختيار معلم الغد عدواناً واضحاً؛ لأنها لم تغذ كلية دار العلوم إلا ببقية البقية من الحاصلين على الشهادة الثانوية بتقدير متواضع ممن لم يجدوا طريقهم إلى كليات أخرى. ومشكلة المعلم بوجه عام ومعلم اللغة العربية بوجه خاص، مما يهنا الآن، ولا بد أن نرسم لإعداد المعلم سياسة أوضح تعدده لمهنته وتجعل منه مربيًا نافعاً، وقدوة صالحة في مراحل التعليم العام على اختلافها، وأعتقد أن وزارة التعليم تقدر هذه المسؤولية، وهي - ولا شك - ساعية إلى رسم هذه السياسة.

حولت إلى «دار العلوم» عام ١٩٢٣، مع من حولوا من أبناء مدرسة القضاء الملقاة، وتخرجت فيها عام ١٩٢٧، وتلمذت لبعض كبار شيوخها، أمثال عبد العزيز خليل، وعلام سلامة، ومحمد عبد المطلب الشاعر

البدوي، الذي امتاز بشعره العمودي الأصيل، وعرف بحماره ذى السرج الأنيق.

ولقد أخذت من هؤلاء الشيوخ ما أخذت، وانضم إليهم بعض المرين من درسوا في إنجلترا أمثال محمد على المجذوب، ولقد وجهني نحو دراسة لغة أجنبية، فطرقت باب اللغة الفرنسية في مدرستها الليلية، وعلى أيدي بعض معلمى الدروس الخصوصية، وخطوت فيها خطوات، وشهدت معركة الشعر الجاهلى، وكان لأساتذة دار العلوم فيها موقف معارض لظه حسين، وثار بين الطرفين جدل طويل، ولم يتح لى أن أسهم في هذه المعركة، وإن كنت قد تابعتها عن قرب، ولاحظت أن أستاذ الأدب العربى كان يحاول أن يفتح أبواباً من النقد والمناقشة ما كان أجدرنا أن نتابعه فيها، والحقيقة بنت البحث والأدب العربى ككل أدب عالمى له ظروفه وملاساته، ولا بأس من أن تبحث هذه الظروف فى عمق، وأن نتأمل فى هذه الملاسات تأملاً دقيقاً منصفاً، ومن حسن الحظ أن المعركة انتهت إلى مواقف إيجابية تؤمن بضرورة النقد، والتحرر من قيود الماضى البالية.

ولفت نظرى فى «دار العلوم» وفى «مدرسة القضاء الشرعى» من قبل - يربطها بجامعة مجاور لها يودى فيه الطلاب الصلاة فى أوقاتها، وهذه تربية دينية وروحية ما أحوجنا إليها، فى سن المراهقة والشباب بوجه خاص. وأظننا نستطيع أن نعد مصلى بلا مغالاة فى المرحلة الإعدادية والثانوية، وفيه يستطيع مدرس الدين أن يطبق تعاليمه عملياً.

ولقد عرفت فى مدرسة دار العلوم زملاء جدداً ممن مروا بالتجهيزية، واشترك بعضهم معى فى فرقة واحدة، ومنهم «حسن البنا» الذى كان ينافسنى فى الدرس والتحصيل، دون أن يكون لذلك أثر فى علاقتنا، وكثيراً ما تبادلنا الحديث فى شئون الشباب، وتربيته الروحية، وتخرجنا فى عام

واحد، وأخذ كل واحد منا طريقه إلى مدرسة ابتدائية، فتنقل هو بين الإسماعيلية والقاهرة، ومررت أنا الآخر بالإسكندرية، ثم عدت إلى القاهرة، ولم يباعد هذا بيننا كثيراً إلى أن سافرت إلى أوروبا. واستأنفنا علاقتنا بعد عودتي، وكان يرغب في أن أكون إلى جانبه في جماعة «الإخوان المسلمين». ولقد صارحته بأني أؤيدها إن التزمت بأهدافها الثقافية والسلوكية أما أن تسلك ميدان السياسة فذلك طريق سلكته من قبل، ويتطلب أوضاعاً وأساليب لم تنهيا الجماعة لها.

ولدار العلوم تاريخ طويل، حافل بالرجال والأعمال، فخرجت شيوخاً أسهموا إسهاماً واضحاً في النهضة اللغوية والأدبية، وغذيت المكتبة العربية بإنتاجهم نثراً وشعراً، وبما أحيوا من تراث، وما كتبوا من نقد، وأسهموا في تكوين قيادات سياسية واجتماعية، وتنشئه أجيال متلاحقة من المثقفين والمفكرين، والمعلمين والمربين، ولقد ترجم لكثير منهم، ووضعت الكتب لأعلامهم، وما أجدرهم أن يكونوا مادة صالحة لدراساتنا الجامعية في الماجستير والدكتوراه، ويكفي أن أشير إلى أربعة منهم، أولهم: حفي ناصف الذي حمل راية التجديد والإصلاح اللغوي منذ العقد الأول من القرن العشرين، وتلاه بعد فترة ثلاثة كانوا من مؤسسي مجمع اللغة العربية وهم: أحمد الإسكندري، وأحمد العوامري، وعلى الجارم، ولهم فيه صفحات خالدة.

البعثات العلمية

انفتاح على العالم، واستكمال للدرس والبحث، وعون على تكوين القادة والرواد، والتبادل الثقافي بين الأمم قديم قدم الإنسان، والحضارة الخالدة هي تلك التي تأخذ وتعطى.

وللحضارة الإسلامية شأن كبير في هذا التبادل، فقد أخذت وأعطت، وبعثت بالبعوث إلى الإسكندرية والقسطنطينية بحثاً عن أصول الفكر اليوناني، ثم جاء دورها بعد ذلك في البحث والدرس، فأعطت في سحاء إبان القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين عن طريق «بلرّم» «وطليطلة» وعواصم إسلامية أخرى. وكان لهذا العطاء شأنه في النهضة الأوربية ونشأة العلوم الحديثة في الوقت الذي ركذ فيه البحث والابتكار في العالم الإسلامي، واستمر هذا الركود حتى أخريات القرن الثامن عشر. وفي أوائل القرن التاسع عشر، بدأت في مصر نهضة علمية وحضارية على يد محمد علي وقد استعان فيها ببعض العلماء والخبراء الفرنسيين، ولم يقنع بهذا بل شاء أن يكون رعيلاً من القادة والرواد من أبناء مصر أنفسهم، وأرسل في أخريات العقد الثاني من القرن التاسع عشر إلى باريس بعثة كبيرة من المصريين، ووضع على رأسها إمامها وشيخها «رفاعة الطهطاوى» الذي يعد الرائد الأول في الدعوة إلى النهضة المصرية الحديثة واستطاع أن يقدم صوراً واضحة عن مظاهر الحياة الفرنسية الحضارية والفكرية في ذلك التاريخ، وكان لهذه البعثة أثرها في الحركات العلمية في

النصف الأول من القرن الماضى وكان من بين أعضائها «على مبارك» الذى وضع اللبنة الأولى لبنيان التعليم المصرى الحديث. إلا أن خلفاء «محمد على» - وبخاصة عباس الأول - لم يسيروا طويلاً على نهجه، ولم يهتموا بمواصلة النهوض الحضارى والتعليمى، ثم جاء الاستعمار البريطانى الذى لم يكن من سياسته أن يتوسع فى التعليم العالى، وإن أبقى على مدرستى «المعلمين العليا» و«دار العلوم» وكان كل همه أن تُخْرَج معاهد التعليم صغار الكتبة والمحاسبين والإداريين، ولعل «سعد زغلول» يوم أن كان وزيراً للمعارف من أول من شجع فى أوائل هذا القرن حركة إرسال البعث إلى أوروبا لربط الفكر العربى بالفكر الأوروبى. وانصب جهد كثير من هؤلاء المبعوثين فى الغالب على المنهج وطرائق التعليم.

ويوم أن قامت الجامعة المصرية القديمة أخذت بما أخذ به «محمد على» من قبل فاستقدمت عدداً من كبار المستشرقين أمثال نللينو الإيطالى، وليتمان الألمانى، وماسينيون الفرنسى، لكى يسهموا فى التدريس إلى جانب الأساتذة المصريين، وحرصت هذه الجامعة على أن توفد بعض خريجيها إلى أوروبا، أمثال: طه حسين، ومنصور فهمى، وعلى العنانى، وأحمد ضيف، وكانوا رواد الحركة الفكرية والأدبية فى تاريخ مصر المعاصرة، بل فى تاريخ العالم العربى جميعه، وما أن أنشئت جامعة «فؤاد الأول» حتى سارت على سنن الجامعة المصرية القديمة، فكان للأستاذ الأجنبى فيها مكان ملحوظ فى الكليات الجامعية على اختلافها من حقوق، وآداب، وعلوم. وضمت إليها - بعد زمن - مدارس عالية أخرى، من هندسة، وتجارة، وزراعة.

وبرهنت كلها على أن العلم لا وطن له، وأنه صنع الإنسانية جمعاء، وتعددت البعث إلى الخارج، وتنوعت، واتجهت نحو العلم والفن والأدب،

والسياسة والاقتصاد، ولا شك في أن هؤلاء المبعوثين يعدون في مقدمة بناء نهضتنا الحضارية والعلمية المعاصرة، وحرص الأزهر بدوره على أن تكون له بعوث خاصة به، فأوفد من أوفد إلى إنجلترا وألمانيا، وكل تلك البعثات قد اضطلعت بها الدولة، وإلى جانبها بعوث خاصة تولها القادرون، وكانت لها ثمارها الطيبة.

ونمت حركة البعوث إلى أوروبا وأمريكا على مر الزمن، وتوفر لدينا عدد يعتد به من المبعوثين في الولايات المتحدة بوجه خاص وصل عام ١٩٥٣ إلى نحو خمسمائة، ومنهم من انتهت مدة بعثته ورجعنا أن نستقدمهم لكي يسهموا في بناء الوطن، ولكنهم خشوا ألا ينالوا حظهم الذي كانوا ينشدونه، ولم تتضح أمامهم أهداف الحكم العسكري حينذاك، وحاول المسئولون اجتذابهم بشق الوسائل، وحين ضاق صدرهم بهم فكروا في حرمانهم من الجنسية المصرية، ومن حسن الحظ أنهم لم يذهبوا إلى ذلك، غير أن هذا الموقف كان إنذاراً قاسياً هؤلاء المبعوثين، دفعهم إلى الإقامة الدائمة، ورحبت بهم الجامعات والهيئات الأجنبية التي كانوا على صلة بها، وجاراهم في ذلك مبعوثون آخرون كانوا يدرسون في أوروبا، وأصبحت لنا جاليات علمية رتبت حياتها في الخارج، وكنا نعول عليها في أن تضطلع بشيء من أعباء النهضة المنشودة، وحاولنا أخيراً أن نفتح أمامها أبواباً كانت مغلقة، فعادوا إلينا ضيوفاً وزائرين، ثم ما لبثوا أن أحسوا بواجبهم نحو وطنهم، وها هم أولاء يسهمون اليوم في نهضته وإعادة بنائه.

وصاحب هذا رغبة في أن نتجه ببعثاتنا العلمية والفنية نحو البلاد الشرقية، ورحبت روسيا بذلك ترحيباً ملحوظاً، وأبدت رغبتها في أن يبعث إليها شباب في سن أصغر، ويكفى أن يحصلوا على شهادة الدراسة الثانوية، ولم يخف علينا مغزى هذه الرغبة، وحرصنا على ألا نستجيب لها،

وحاولنا إيفاد بعض مبعوثينا الحاصلين على الشهادات العالية إلى بلاد ما وراء الستار الحديدي، ولم تشجع هذه التجربة كثيرًا على متابعتها، ووقفت اللغة حجر عثرة في سبيل المبعوثين والعائدين، وكنت دائمًا أقول: اطلبوا العلم ولو بالصين، ولكن ينبغي أن يكون واضحًا أمامنا مبدئيًا هدف كل بعثة، وما يمكن أن تحقق من نتائج. وقد دعيت غير مرة إلى زيارة روسيا ولم أوفق لذلك، والزيارات شيء، والبعثات العلمية والفنية شيء آخر.

ضعفت حركة إيفاد البعثات العلمية بعض الشيء في الخمسينيات والستينيات، ثم استعادت نشاطها في السبعينيات ونرجوها اضطراد النمو، لا سيما ونحن نتوسع في التعليم العالى والجامعى توسعًا ملحوظًا، ولا بد من أن نعد لذلك العدة الكافية، واجتذبت الأقطار الشقيقة عددًا غير قليل من قدامى الجامعيين الذين نحن في أمس الحاجة إليهم، وإيفاد البعثات موقوف على التمكن من لغة أجنبية على الأقل تعين المبعوث على أداء رسالته في وقت أقصر، وهذه ناحية نلاحظ فيها قصورًا لا يصح السكوت عليه.

واستن «محمد على» في أول بعثة له سنة ما كان أجداها، وهى مصاحبة مشرف ورائد لهذه البعثة، ولقد أحسن اختياره، واستطاع «رفاعة الطهطاوى» أن يؤدي دوره على أكمل وجه، وحاولنا فيما بعد أن ننظم هذا الإشراف بإنشاء مكاتب للبعثات في أوروبا وأمريكا، ثم كسبت هذه المكاتب قدرًا من الحصانة الدبلوماسية وذلك بربطها بسفاراتنا في الخارج، وما أجدر المستشارين والمحققين الثقافيين أن يكونوا على صلة أوثق بالمبعوثين، وأن يعاونوهم ويوجهوهم ما استطاعوا، ولا يراد بالمبعوث أن ينهل من حياض العلم فحسب، بل يراد به أن يفهم العالم الجديد الذى يعيش فيه، وأن يخرج منه بتجارب عملية يمكن أن يفيد منها بين أهله

وطنه، ويقصر المبعوث كل التقصير إن خرج من بعثته فقط بقراءة بعض الكتب ومتابعة بعض الدروس والامتحانات.

قَدَّر لي أن أسافر إلى فرنسا طلباً للعلم، ووصلت إلى باريس أول فبراير عام ١٩٢٩ في أقسى شتاء عرفته أوروبا في الثلث الأول من هذا القرن، وكان سفري بعد عاصفة سياسية لم تعمر طويلاً لحسن الحظ، فقد سبق أن رشحت لبعثة أميرية إلى لندن، وأبت السياسة إلا أن تدخل أنفها - كالعادة - في ميدان العلم والثقافة، وشاءت أن تساوم على هذا الترشيح الذي لم يرع فيه أى اعتبار سياسى وطلب من والدى أن يستقيل من حزب اعتنق مبادئه منذ زمن طويل، فرفض ذلك دون تردد، وكانت النتيجة أن ألغيت البعثة، ونقلت من لندن إلى «كوم امبو»، ولم يسعنى إلا أن أرفض هذا الإجراء، وقدمت استقالتي، وبعد قليل تهيأت للسفر، واستبدلت بلندن باريس، ولم يمض إلا نحو عام، ورد إلى حقى على أيدي «بهي الدين بركات» يوم أن كان وزيراً للمعارف بعد أن سقطت الحكومة السابقة، وأبت السياسة إلا أن تعدو على العلم مرة أخرى أثناء غيابي في عام ١٩٣٢، وعلى أيدي حكومة ثالثة، فقد اشترك والدى مع زملائه الوفديين في الاحتجاج على تصرفات تلك الحكومة وامتنع عن دفع الضرائب، وحُجز على البيت، وبيعت كتبى العربية كلها مع ما يبيع من أثاث. ولا أملك إلا أن أقول مع محمد عبده: «قاتل الله ساس ويسوس ومسوس وسانس».

وصلت إلى باريس بعد بدء العام الدراسي بأربعة أشهر، ومع هذا رغبت في متابعة الدرس برغم ضعفى الواضح في اللغة الفرنسية، واجتذبتني محاضرات علم الاجتماع التي كان يلقيها بعض شيوخه أمثال «بوجليه» و«فوكونيه» وفي جرأة غير عادية تقدمت للامتحان، وشاء القدر

أن أنجح في التحريرى فقط، وتابعت السير، وسأعرض لهذا في تفصيل في حديثى عن السربون.

قادتنى الأقدار أول ما وصلت إلى فندق صغير على مقربة من محطة «ليون» وكانت إدارته لبنانية ولغته مزيج من العربية والفرنسية، وصادفت فيه بعض المصريين، وبخاصة جماعة من رجال الجمارك الذين كانوا يتدربون على النظام الجمركى الفرنسى، ومن حسن الحظ أنى لم أمكث في هذا الفندق طويلاً، وانتقلت إلى فندق آخر، نعمت فيه بصحبة زميل كريم هو المرحوم «محمد كامل الغمراوى» أمام السفارة المصرية حينذاك، وما كان أكرمه من صديق، ينفر من قيل وقال، ويؤثر الصمت على الكلام غير المفيد، وقد عشنا سوياً في هذا الفندق طوال ثلاثة شهور، نلتقى على مائدة الغداء والعشاء، وما سأل أحدنا صاحبه قط أين كان ولا أين هو ذاهب؟ وكانت حجرتى صومعتى لا أبرحها إلا للذهاب إلى السربون، أو للسير خطوات في الحى نفسه.

وفي شهر يونية رغبت في شىء من التغيير، وقادتنى الظروف إلى بنسيون في ضاحية من ضواحي باريس هى «سيشر فيل دافريه» على مقربة من «بارك سان كلو» وعلى بعد كيلو مترات من «فرساي» وفيه حديقة فسيحة، وتديره سيدة في سن الستين، وهى أرملة طيب أمدها بكثير من معلوماته الطبية، ولم يكن إلى جانبها إلا ابنة صغيرة، ومن يتردد عليها من أقاربها صيفاً وشتاءً، وعرفت كيف تختار معاونيها من طباحة ماهرة، ومسئولة عن نظافة حجرات النوم، والطعام، والاستقبال، وجنائبي يحسن اختيار أزهاره وتعهدتها، وبها من مديرة ماهرة تحرص على راحة نزلائها، وتعنى بهم ما استطاعت، وقد زارنى بعض الأصدقاء المصريين، وشهدوا لها بكرم وسخاء لا يلحظ كثيراً لدى ربات البيوت الفرنسيات.

ولقد عشت في بنسيونها ثلاث سنوات أو يزيد، ولم أفارقتها إلا يوم أن اضطرت هي للسفر إلى «نيس» في الجنوب، ولغتي الفرنسية مدينة لها بالشيء الكثير، لا سيما وقد نشأت وتربت في بلد «ديكارت»، وعن طريقها فتحت أمامي أبواب الأسر الفرنسية، وهي مغلقة عادة، ولا تفتح في يسر. ووجهتي نحو أقاليم فرنسا المختلفة شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً فزرت الألزاس، واللورين، ونورماندى، وبيريتاني، وجبال الألب، وجبال البرانس وشواطئ المانش والبحر الأبيض المتوسط، وحببتني في بعض الألعاب الرياضية وليتني داومت على هذا وعנית به، ويوم أن انتهت مهمتي الدراسية حرصت على أن أزورها في «نيس» قبل عودتي. وكم كانت ترغب في زيارة القاهرة لولا متابعة ابنها لدرسها.

وقفت عن قصد عند بعثاتنا العلمية، وما مرت به منذ الربع الأول من القرن الماضي، وما ذاك إلا لأني أومن بالتبادل الثقافي الذي يربط الحضارات بعضها ببعض، ويفتح آفاقاً جديدة، وفي هذا التاريخ القصير دروس يجب أن نفيد منها.

وأولها أن حضارتنا المعاصرة وليدة هذا التبادل، وكان لمن استدعينا من أساتذة وخبراء توجيه وإرشاد، وفيمن بعثنا من بعوث إلى الخارج تكوين لقيادات علمية وعملية أسهمت في هذا النهوض، ويبدو أن حياتنا الجامعية في نشأتها في أوائل هذا القرن لم تقصر في هذا التبادل، وتابعاها طوال خمسين سنة ثم تلكأنا بعض الشيء، وأخشى ما أخشاه أن نظن أن حياتنا الجامعية المصرية تغنينا عن أن نتطلع إلى آفاق أخرى خارجية، وأسعدني أن بعض جامعاتنا الناشئة أخيراً أدركت هذه الحاجة، وسعت إلى سدها، فعمدت صلات مع بعض الجامعات الأوروبية والأمريكية، واستعادت شيئاً من صور تبادل الأساتذة والعلماء، والأمر في رأيي يتطلب سياسة مستقرة

تأخذ بها الجامعات المصرية جميعها، فتستضيف من العلماء والأعلام، وتبعث البعث التي تعد مشعل المستقبل ومنار الهداية فيه.

وتحقيقاً لذلك لا بد أن نعيد للغات الأجنبية اعتبارها في مراحلنا التعليمية، ولقد أصبح عالمنا صغيراً ومتشابكاً إلى درجة لا تكفى فيها اللغة الوطنية، والأساتذة والعلماء أعرف الناس بقيمة اللغة الأجنبية، وما تقدمهم به من زاد متصل، ودعونا منذ قيام جامعة «فؤاد الأول» إلى العناية ببعض اللغات القديمة شرقية كانت أو غربية، وما أحوجنا إلى أن نستعيد هذه العناية، وأن نعد لها من يستطيعون الاضطلاع بها، وأصبحت اللغة الإنجليزية شبه لغة عالمية تمكن عارفها من أن يزور العالم شرقاً وغرباً، وأن يجد السبيل إلى الفهم والتفاهم.

وأخيراً هناك أمر أشرت إليه من قبل، وهو أن المبعوث لا يراد منه فقط أن يجمع معلومات أو أن يقرأ كتباً أو يكتب بحثاً ليعود بدرجة علمية وإنما يراد منه أيضاً أن يجنى خبرة، وأن يمارس تجربة في حياة من يعيش معهم من الأجانب في نظمهم.. في سلوكهم في إنتاجهم ويستخلص من ذلك كله ما يمكنه من أن يؤدي رسالته على وجهها في وطنه الأصلي.

ويسوءني أن العناية باللغة الأجنبية في مدارسنا الأميرية في تدهور متلاحق إلى حد أن أنشأت مدارس اللغات التي أشرنا إليها من قبل، وأعتقد أن أبناء القرن العشرين بل الصاعدين إلى القرن الحادى والعشرين أحوج ما يكون إلى لغة أجنبية تمكنهم من الوقوف على ما يجرى في العالم الخارجى من فكر وإنتاج واختراع وإبتكار، وطلاب كلياتنا الجامعية يحسون بقرهم اللغوى ويكادون يعولون فقط على المترجمات المعاصرة أو على الكتب التقليدية القديمة ولا زاد لهم إلا من موارد غربية.

السوربون

لا أظنني في حاجة أن أتحدث عن هذا المعهد صاحب التاريخ الطويل والمجيد، وأكتفى بأن أوضح بعض جوانب ربما خفيت على كثيرين، ولعل في توضيحها ما يعود بنا إلى تقاليدنا الجامعية السليمة، والسوربون القديم كليتان من جامعة باريس في مبنى واحد، هما : كلية الآداب، وكلية العلوم، ولا يفوتني أن أشير إلى أن السوربون أنشئت محاكاة للجامعات الإسلامية القديمة وعلى رأسها الأزهر، وكان لها شأن في تاريخ الفكر المدرسي طوال القرون الوسطى، وبخاصة في القرن الثالث عشر، وقد غذاها ابن سينا وابن رشد بغذاء كان مددًا للبحث الفلسفي المسيحي على أيدي رجال أمثال القديس (توما الأكويني) و(دونس اسكوت). وأقف عند كلية الآداب بخاصة فنلاحظ أن الدرس الجامعي فيها يقوم على محاضرات منتظمة يضطلع بها أساتذة أجلاء كل في مجال اختصاصه، ولكل أستاذ من هؤلاء مؤلفاته وبحوثه المنشورة، والمعروفة للطلاب والدارسين، ولا شك أن في هذه المؤلفات عونًا على متابعة درسه، والإفادة من علمه.

فليس ثمة محاضرات تلقى خاصة لمادة بعينها وتوزع بها مذكرات، وإلى جانب هذا، في السوربون مكتبة مفتوحة للطلاب، ولا سبيل لبحث علمي دقيق دون الوقوف على مراجعه المختلفة، وأمر آخر لفت نظري وهو أن الأستاذ (دولاكروا) عميد كلية الآداب وأستاذ علم النفس الأول لم يكتف بمحاضراته، بل كلف طلبته ببحوث يعدونها ويلقونها على زملائهم تحت

إشرافه. وهذا تقليد جامعي كان له أثره الكبير في نفسى، وقد حرصت أثناء قيامى بالتدريس في كلية آداب القاهرة على أن أطبقه، وهذه المحاضرات ملك لأصحابها، وعلى المستمعين أن يفيدوا منها ما وسعهم، و (دولاكروا) العميد لم تحل أعباء العمادة دون القيام بواجبه كأستاذ، يحاضر، ويستقبل تلاميذه لكى يعاونهم فيما هم فى حاجة إليه، ومسجل الكلية هو المسئول عن شئوننا الإدارية جميعها، وآسف أن الشئون الإدارية فى جامعاتنا طغت على نشاطنا العلمى وجاوزت حدودها إلى مدى بعيد.

وامتحانات كلية الآداب فى السوربون امتحانات يراد بها أن تبين مدى فهم الحقائق العلمية، والتمكن من أصولها ومراجعتها، لا يجدى فيها مجرد حفظ، ولا ينفع فيها قلم سيال، أو عبارات لا تتصل بصميم الموضوع. ومنهج البحث وطريقة معالجته يعتبران جزءاً رئيسياً فى الحكم والتقدير، وكانت لى تجربة فى عامى الدراسى الأول تؤيد هذا كل التأييد، فإنى وقفت جهدى على دراسة مادة الاجتماع ورجعت ما استطعت - وفى حدود قدرى اللغوية - إلى بعض المراجع، وحاولت أن أتقدم للامتحان، ولم تكن الفرنسية ملك قلمى، ولا أداة طيعة على لسانى، ومع ذلك قدر لى أن أنجح؛ لأنى كتبت فى الموضوع.

تابعت الدرس فى السوربون حتى نهايته، وحصلت على الليسانس بعد عامين أو يزيد، وهم يأخذون بنظام الشهادات لا بنظام السنوات، ومتى اكتمل عدد منها حصل على درجة الليسانس. وبعد هذا أصبح لى الحق فى أن أتقدم لشهادة الدكتوراه، وقد قضيت فى الإعداد لها زمناً أطول مما قضيته للحصول على الليسانس، خصوصاً وقد قصدت الحصول على دكتوراه الدولة بدلاً من الاكتفاء بدكتوراه الجامعة، وتستلزم دكتوراه

الدولة تقديم بحثين كاملين، اتجهت فيها نحو الفكر الإسلامي، فعالجت في الرسالة الكبرى «تاريخ منطق أرسطو في العالم العربي» ووقفت الرسالة الصغرى على «الفارابي ومنزلته في المدرسة الفلسفية الإسلامية» وقد كلفني هذا ما كلفني، فاضطرت للسفر إلى إنجلترا بحثاً عن بعض المخطوطات، وبخاصة مخطوطا «منطق كتاب الشفاء» لابن سينا، وكان في هذه الرحلة ما أتاح لي الفرصة لأستمع بذخائر المتحف البريطاني، وما أكثرها وهيأت لي هذه الرحلة أيضاً أن أتزود بزيادة أوفر من اللغة الإنجليزية، وقدر لي أيضاً أن أزور ألمانيا وكان نصيبي منها (ميونيخ) ولها هي الأخرى صلته الوثيقة بالفكر المدرسي، أما المكتبة الأهلية بباريس فكانت هدفي صباح مساء طوال عامين أو يزيد.

وكان من حظي أن أستاذاً جامعياً فرنسياً كبيراً هو الذي أشرف على بحوثي وأعنى به الأستاذ «آندرية لاند» عرفته مصر، وكانت له أيداع على المصريين في القاهرة وباريس، وقد اتصلت به طوال ثلاث سنوات، فكان الأب الكريم، والمرشد الهادي، وما لقيته مرة إلا وأفدت من توجيهاته ودروسه النافعة، ويوم أن أأكملت دراساتي وتم نشرها، حان موعد تحديد يوم المناقشة، وكان لا بد من هذا النشر قبل المناقشة، لأن ذلك تقليد قديم من تقاليد جامعة باريس، وهو يقضى بأن تهدي الجامعة مائة نسخة من كل كتاب يقدم للمناقشة، وما أحوجتنا أن نفكر في هذا تفكيراً جدياً بالنسبة لدراساتنا الجامعية على اختلافها، لأن هذا النشر يضيف زاداً إلى المكتبة العربية، وإلى مكتبات جامعية غربية مما يضعه مبعوثونا من رسائل بلغات أجنبية، وللمبعوثين من المصريين ثمار من دراساتهم الجادة تعمر بها المكتبات الجامعية في عواصم أوروبا الكبرى، ولا أتحدث عن مناقشة رسالتي اللتين أشرت إليهما من قبل، فقد كانت جلسة علمية كلها جلال

وروعة ويكفى أن أشير إلى أنه قد اضطلع بهذه المناقشة خمسة من كبار الأساتذة الفرنسيين أكتفى بأن أشير إلى ثلاثة منهم هم الأستاذ (لاند) المشرف والأستاذ (بريه) أستاذ تاريخ الفلسفة القديمة، والأستاذ (لويس ماسينيون) الذى أسهم فى تاريخ الفكر الصوفى الإسلامى إسهاماً كبيراً. وكان ثلاثهم ممن حضروا فى القاهرة ودرسوا فيها. وقد زاملت الأستاذ (لاند) بعد عودتى من أوروبا فى قسم الفلسفة بأداب القاهرة ولم يفتنى فى أية زيارة لباريس أن أتصل به، وأستمع بمجلسه، وكان آخر لقاء لى معه قبل وفاته بعام واحد، وأذكر أنه - وقد جاوز التسعين - كان يسعد بالإشراف على حديقة بيته، ويحرص على أن يحفظ كل يوم قدرًا من الكلمات اللاتينية تمرينًا لذاكرته، واستخدامًا لها، قيادات فكرية نحمد الله على أنا اتصلنا بها وأخذنا عنها.

واستطعت أيضا أن أزور مكتبة البودليان بكمبريدج، وهى من أحفظ مكتبات إنجلترا لفلسفة القرون الوسطى المسيحية والإسلامية، ويكفى أن أشير إلى أن ترميمها منذ ثلاثين سنة أو يزيد قد كشف عن صورة للرئيس ابن سينا بين أفلاطون وأرسطو من أعلام الفكر اليونانى.

ولا يفوتنى أن أشير إلى أن باريس أصبحت اليوم لا تشتمل على سربون واحدة، بل أنشأت إلى جانبها اثنتى عشرة سربونا أخرى، لكى تخفف الضغط على المعهد القديم ولكى تواجه الحشد الكبير من شباب الدارسين والباحثين، وهذه فكرة تدعونا إلى التأمّل فيما يتعلق بمنشأتنا الجامعية، ألا يكون من الخير أن نستحدث منها فروعًا فى البلد الواحد بدلاً من أن تؤسس جامعات متعددة، قد تتباين طرائقها، وتتعارض أهدافها؟ وفى القاهرة الآن أربع جامعات، ولا أدرى ماذا سيكون المصير غدًا.

المكتبة الأهلية بباريس

المكتبة العامة خزانة الأدب والعلم والحكمة، ومورد الباحثين والدارسين. تحتفظ بتراث الماضي، وتحاول أن تضيف إليه ما تستطيع الحصول عليه من ثمار الحاضر، أخذت بها الحضارات القديمة على اختلافها، ويكفى أن أشير في التاريخ القديم إلى مكتبة الإسكندرية التي جمعت قدرًا غير قليل من التراث اليوناني والروماني والعبري والسرياني، وتلتها في القرون الوسطى مكتبات أخرى أخصها «بيت الحكمة» ببغداد الذي كان في آن واحد خزانة كتب ومعهد درس وبحث، فقد تولى فيها «حنين بن إسحق» الترجمة من اليونانية أو السريانية إلى اللغة العربية، وكان لها شأنها في نشأة البحث العلمي في الإسلام، وعلى غرار بيت الحكمة قامت مكتبات مختلفة في الشرق والغرب، ومن أقدمها «مكتبة الفاتيكان» في روما و«مكتبة الأزهر» في القاهرة، وفي التاريخ الحديث ازدادت العناية بجمع الكتب وحفظها، وأسست مكتبات كثيرة في أوروبا وأمريكا، وكان من حظي أن زرت منها عددًا غير قليل، فقضيت بعض الوقت في مكتبة «المتحف البريطاني» بلندن، ومكتبة «البودليان» «بكمبريدج»، وأتيحت لي فرصة زيارة بعض المكتبات الأمريكية الكبرى وفي مقدمتها مكتبة جامعة «هارفرد» ومكتبة الكونجرس بواشنطن.

لكن واحدة من هذه لم تستوقفني بقدر ما استوقفتني «المكتبة الأهلية» بباريس، وهي لا شك من أهم المكتبات العالمية. لها تاريخ طويل يرجع إلى

العهد الملكي والإمبراطوري فتوفر لها ما جمعه خزائن الملوك الفرنسيين في قصورهم، وانتهى بها المطاف إلى أن أصبح مقرها ذلك المبنى الهادئ الفسيح بباريس على مقربة من «اللوفر»؛ وتوفرت لها صالات اطلاع فسيحة، وقسمت نفائسها تقسيماً فنياً مكتبياً كاملاً، ونصيبها من المخطوطات جدٌ كبير، وبخاصة المخطوطات اللاتينية، وفهرستها دقيقة وشاملة، والخدمة فيها محكمة. وقد ترددت عليها ثلاث سنوات كامل، وكانت دار العلم المحبب إليّ فيما بين عامي واحد وثلاثين وأربعة وثلاثين، ووجدت فيها كل ضالتي فيما أنا بصده سواء كان باللغة الفرنسية أم بلغات أخرى حديثة كالإنجليزية والألمانية، فيها القديم والحديث معاً، وفيها الهدوء والسكون التام الذي يمكن القارئ المطلع من أن يؤدي رسالته على أكمل وجه، والاطلاع فيها ينسى صاحبه أن باريس مدينة الأضواء والحركة، والفن والمسرح، بالرغم من قربها من «الكوميدي فرانسيز». عرفت فيها زملاء باحثين ودارسين، بين شرقيين وغربيين.. مدنيين ودينيين، وكلهم جد وعمل، وكم وددت أن أعود إليها من حين لآخر بعد أن انقضى درسي في فرنسا، ولكن أعباء الحياة لم تمكنني من ذلك.

ويوم أن عدت إلى الوطن، حاولت أن أتبع سير عمل المكتبات في القاهرة، وفي معاهدنا العلمية الكبرى، وسرتني مكتبة جامعة القاهرة - وكانت ناشئة - في مقرها ونظمها، وحُبب إليّ أن أتردد عليها لا سيما وقد وجدت فيها بعض قدامى الخبيرين في فن المكتبات.. ساعدت الأيام بيني وبينها زمناً، ثم عدت إليها أخيراً فوجدت أموراً انقلبت ظهراً على عقب.. فضاقت المكتبة بما فيها ومن فيها.. وفقدت جو الهدوء الضروري للبحث والدرس، وفاتها الترتيب والنظام الذي قامت عليه. وليست مكتبتنا الكبرى - أو «دار الكتب» كما نسميه - أحسن حظاً،

وهذا أمر ينبغي أن نتعهدده وأن نعد له العدة الملائمة، وسبيل ذلك إعداد خزائن ملائمة لتراثنا العربي الذي لانزال نملك منه ثروة لا يقبل أن نفرط فيها، وكم من مخطوطات سارع إليها البلى، لأنها لم تتعهد التعهد الكافي، ولا حياة لمكتبة، ولا سبيل للاستفادة منها إلا إن توفرت لها فهرسة دقيقة كاملة، وقام على أمرها مختصون في فن المكتبات، وملمون بالأصول والمراجع العلمية والأدبية والفلسفية، وقد حاولنا أن نعد بعض هؤلاء المتخصصين، وأنشأنا أقساماً لتدريبهم، ولكننا لم نتابع ذلك متابعة صادقة، وفي كلية آداب القاهرة قسم بنى عليه آمالاً أرجو أن تخرج لنا شباباً معداً إعداداً تاماً للإسهام في هذا المضمار.

ولا محل لأن نتحدث عن مكتبة عامة إلا إذا جمعت فيها المراجع التي تتلاءم مع حاجات قصادها، ثم رتب ترتيباً مكتبياً دقيقاً، وتولى أمرها مختصون في فن المكتبات.

حياة المبعوثين في الخارج

حرصنا في أوائل القرن الماضي على أن يكون على رأس كل بعثة علمية مشرف خاص، يرهاها، ويتعهد شئونها، وكان رفاة الطهطاوى كما أشرنا من قبل هو المشرف الأول على بعثتنا الكبرى التي أوفدناها إلى فرنسا، وسرنا على ذلك زمناً ثم توقفت البعثت ولم نعد إليها إلا في أواخر القرن الماضي، ويظهر أننا آثرنا أن نترك للمبعوث حريته في تدبير أموره والاضطلاع بمهمته، واكتفيناً بأن ننشئ إدارات للبعثات في العواصم الكبرى بأوروبا، وكان لمديري هذه الإدارات صلة بالمبعوثين وإن لم تكن مباشرة، هذا إلا أننا استحدثنا فكرة إرسال بعوث في سن مبكرة بعد الدراسة الثانوية، وإن صح هذا في الدراسات العملية، فإنه لم يكن موقفاً في الدراسات النظرية، وصغار السن على كل حال أحوج من غيرهم إلى من يشرف عليهم ويعاونهم، ومن حسن الحظ أننا التزمنا أخيراً بأن نقف بعوثنا على من أتموا دراستهم العالية، وقد وفق كثيرون من هؤلاء المبعوثين في أداء واجبهم، وإن طال بهم الزمن أحياناً، ومدت لهم سنة أو أكثر لإتمام دراستهم، ولا يراد بالبعثة أن تقف عند الدرس والقراءة، بل يقصد بها أيضاً اتصال بالحياة الجديدة، ومحاولة فهمها، وتتبع عادات من يعيش معهم المبعوث، ونظام حياتهم في أسرهم وخارجها.

فهى إلى حد ما تجربة شخصية أن أحسنت طابت بثمارها، فليس معنى هذا أن يبعد المبعوث عن مواطنيه إن وجد إلى جانبه بعضاً منهم، ولكن

كما يؤسف له أننا نميل عادة إلى مصاحبة زملائنا من أبناء بلادنا أو البلاد المجاورة لنا، ونقصر في تعرف العالم الجديد الذي نعيش فيه، كان من نتائج هذا أن عاد نفر من المبعوثين بشهادات علمية دون أن يحققوا تجربة عملية كان يمكن أن يستمدوا منها بعض الدروس النافعة، والأسرة الأجنبية ليست مفتوحة في يسر غالباً، ولكن إن وفق لها المبعوث أضافت إلى درسه وبحثه معلومات لا يستطيع الحصول عليها عن طريق الكتب والقراءة، ويجود عن طريقها لغته الأجنبية تجويداً يعز أن يحصل عليه عن طريق سماع المحاضرات وقراءة الكتب، يراد بالبعثة العلمية أن تخلق روحاً، وتبعث نشاطاً جديداً، وكان من حظنا أن ما حققناه من تجديد في الفكر ونظم الحياة، إنما تم على أيدي مبعوثين استطاعوا أن يحيوا حياتهم كاملة في البلاد الأجنبية، ومنهم من اختار زوجته من البلد الذي كان يقيم فيه، ومن بين هؤلاء الزوجات من أدى رسالة نافعة.

وقد عرف مبعوثونا كيف يلائمون بين قديمتنا وجديد الغرب، دون إسراف أو تعصب، وربما غالى بعضهم في نزعتهم ثم قضت عليه تقاليد وطنه بأن يقف الموقف السليم، ومن حسن حظي، أني لم أسكن باريس إلا لبضعة أشهر دخلتها في أوائل فبراير من عام تسع وعشرين وتسعمائة وألف، وقدر لي أن أسكن في (بنسيون) تديره أسرة لبنانية. فضلت زماً بين اللهجة العربية ولهجات لبنان، واختلطت فرنسيتي بألفاظ شبه عربية، وكان لابد لي أن أبحث عن سكن آخر، ومن محاسن الصدف أني وفققت لزميل وصديق قديم هو المرحوم الأستاذ محمد كامل الغمراوي امام السفارة المصرية حينذاك، عشنا معاً في مدرسة القضاء زماً، ثم باعدت سنوات بيننا، والتقىنا أخيراً في مدينة النور، وكان يسكن فندقاً في مكان هادئ، انضمت إليه، وعشنا معاً دون أن يعطل أحدنا الآخر، وأصدقاء الغمراوي

يعرفون أنه كان يؤثر الصمت، ولا يتكلم إلا لهدف وغاية، وفي شهر يونيو من العام نفسه، بدا لي أن أخرج إلى ضواحي باريس، واستأذنت زميلي الغمراوى في ذلك فشجعتني عليه، ووفقت لأسرة فرنسية تقيم في ضاحية (سيفر فيل دافريه) وقضيت معها أربع سنوات كاملة، وشاء الغمراوى أن ينضم إلي، ووقع اختياره على أسرة أخرى لم يكن موفقاً فيها قدر توفيقى، وفي الحق أن ربّة هذه الأسرة التي عشت فيها كانت أرملة طبيب انتقل إلى جوار ربه، وتركها تضطلع بعينها وعبء بنت صغيرة، وكانت تسكن في منزل ريفى محكم البناء، ويقع في حديقة كبيرة فيها ثمار وأزهار، وبقدر ما كان صيفنا مزهراً، كان شتاؤنا عابساً، وكنت على مقربة من غابة كبيرة مجاورة هى غابة (سان كلو) وكنت أتردد عليها من حين لآخر، وزهدنى مقامى هذا في الذهاب إلى باريس، اللهم إلاّ الحاجة، ملحة أو لتسابعة محاضرة، أو الرجوع إلى مكتبة، أو زيارة صديق، والمسافة بين «سيفر» وباريس قصيرة، يقطعها قطار كهربائى في نحو خمسة عشرة دقيقة، ورحلاته متصلة لا تنقطع، أما الأسرة نفسها فقد علمتني الشيء الكثير، أكسبتنى لهجة فرنسية صحيحة، وكانت ربتها تباهى بأنها من بلد (ديكارت)، وفي الحق أنها كانت ترعى نطقى بقدر ما كانت ترعى طعامى وشرابى، بل وصحتى إذا ما ألت بي وعكة ما، ولاغرابة في ذلك لأنها - كما قلت - كانت زوجة طبيب، وكانت تسعد دائماً بأن تفيد من حولها بخبرتها الطبية، وليست خبرتها في شئون المنزل بأقل من هذه الرعاية، فأطباقها ممتازة، وصنعتها متقنة، قد شهد بذلك أصدقائى ممن زارونى في ضاحيتى القرية، وكان من بينهم المرحوم (محمد عبد الخالق المذكور) الذى مر بباريس عام ثلاثين، ورغب فى أن يطمئن على مسكنى وإقامتى، وهذه السيدة الفاضلة كانت من أسرة كريمة، ولها علاقات بأسر فرنسية أخرى

حرصت على أن تعرفني بهم، فشهدت حفلاتهم وأعيادهم، ووقفت على تقاليدهم وعاداتهم، وأذكر أن أحد شيوخ هذه الأسرة دعانا إلى عشاء في ليلة عيد الميلاد، وقدم للمدعوين نبيذا من مخزنه الخاص، وقال إنه معتق يرجع إلى سنة ١٩٠٠ إنه أكبر منى سنا وعلى هذا لا أجرؤ على أن أتذوقه !! وعدّ هذا تحية راقته كثيرا.

كان من أفراد الأسرة طبيب أشعة آخر ممتاز - كان يعمل في المستشفى الأمريكى بباريس، وارتبطنا بصلات وثيقة، زرتة وزارني، وعرفت بنيه الأربعة، وقدر لي أن أعود إلى باريس عام تسع وأربعين، ومعى زوجى وابنتى، وكانت الزوجة في حاجة إلى علاج، فعرضت أمرها على الصديق القديم الدكتور (أندرية شيروه) الذى عاوننا معاونة صادقة، حجز لنا فندقا قبل أن نصل، وارتبط بمواعيد مع الأطباء المختصين، واضطررنا لعملية جراحية، وهو الذى اختار الطبيب والمستشفى الملائمين لها، وسبق لي أن عرفت زوجى بربة الأسرة في رحلة سابقة عام ستة وثلاثين، ذلك أن هذه السيدة اضطرت لأن تهجر بيتها في سيفر، وأن تقيم في نيس مع أبناء أختها الكبرى، وحرصت في تلك الرحلة على أن أمر بها، وأن أزورها، وقد سبق لها إبّان إقامتى معها أن أعربت عن استعدادها، لأن تحضر إلى مصر إن دعوتها إلى ذلك على أن تكون أمى الثانية كما كانت تقول هى، وقد ذكّرت زوجى بهذا العرض حين رأتها، وكم أسفنا نحن الاثنان لأننا لم نوفق إلى ذلك. وفي هذه الصلة بتلك الأسر الفرنسية ما دفعنى إلى أن أقف ما استطعت على مدن فرنسا وأقسامها الكبرى، فزرت أول ما زرت جبال البرانس على الحدود بين فرنسا وأسبانيا، واستمتعت ببعض المياه المعدنية هناك التى تعالج الحنجرة والأنف، وفي زيارات متلاحقة زرت الجنوب غير مرة، وقضيت في الألب الفرنسية فترة ممتعة من فصل الشتاء، وامتدت

رحلاتي إلى الشمال، فزرت منطقة الإلزاس، وانتهيت إلى حدودها مع ألمانيا، وختمت هذه الرحلات بزيارة (بريتانيا)، ولكل إقليم من هذه الأقاليم خصائصه الجغرافية والمناخية، ومناظره الطبيعية الممتعة - ولم تقف رحلاتي أثناء بعثتي عند فرنسا، بل جاوزتها إلى إنجلترا، وإيطاليا، وألمانيا، وقد أفادني هذا كثيراً في تفهم الحضارة الغربية، والوقوف على ما فيها من جوانب ينبغي أن نفيد منها، وما أدت إليه من أخطاء يجب أن نتحرج منها. تجربة شئت أن أقف عندها بعض الشيء راجياً أن يكون فيها ما يوجه شباب المبعوثين، وما يحملهم على أن يعرفوا الحضارة الغربية على حقيقتها.

خاتمة

دروس

مرت بنا طوال هذا القرن تطورات متعاقبة ومتلاحقة، متنوعة ومتعددة، فعنها الحضارى والعمرانى، ومنها الاجتماعى والسياسى، ومنها الثقافى والعلمى، جاءت وليدة رغبتنا فى النهوض والتقدم، أو صدى لمحاكاة بلاد وأمم ناهضة أخرى، شئنا أن نجارها وأحكمنا المجارة، أو أخطأنا فوقعنا فى تقليد أعمى، نتابع النهوض والتقدم أحياناً أو نتلكأ أحياناً أخرى، وقد عايشنا هذا التطور، وأسهمت فى بعض من تجاربه، وحاولت فى الصفحات السابقة أن أعرض لكثير من نماذجه، وفى هذه النماذج ما يلى علينا دروساً إن كانت قد فاتتنا فى الماضى، فأمل ألا تفوتنا فى الحاضر والمستقبل.

١ - فوفقت عند «قرية أبو النمرس»، وليست إلا واحدة من قرى مصرية كثيرة، ازداد سكانها، واتسع عمرانها، وجاء فى الغالب محض الصدفة، وتحت ضغط الحاجة دون تخطيط أو تنسيق، ولو اتجهنا فى جد نحو «المجالس المحلية» فى القرية أو فى المدينة، وأخذنا أنفسنا بتخطيط جاد لأنقينا كثيراً من بعثرة قرانا ومدننا، وإذا كان هذا قد فاتنا فى الماضى فما أجدرنا أن نأخذ أنفسنا به بدقة اليوم، وهناك وعى قروى يبعث على الأمل، ولكنه يحتاج إلى قيادة تؤمن بالنهوض، وتحصر على التوجيه والتخطيط، وقد تحدثنا عن «كوردون المدن» ولم نضعه موضع التنفيذ حتى الآن، وما أحوجنا أن نفعل.

وبقدر ما نأسف على المدن التي تكونت اعتباطاً، نسعد بالمدن الجديدة التي تؤسس بعد درس وتخطيط وتنسيق، وما أجدرنا أن نأخذ هذا في جد وحزم، فلا تسمح بمخالفات أو مجاملات.

٢ - وقفت أيضاً عند «كتاب القرية» لأستملى منه درسين هامين،

أولهما: الصلة الروحية بين المعلم وتلميذه الصغير،

وثانيهما: تحديد عدد أبناء هذا الكتاب بحيث تشملهم رعاية سيدنا كاملة، وما أحوج رياض الأطفال والمدارس الابتدائية بل الإعدادية أيضاً أن تأخذ نفسها بذلك، فيقوم على أمرها المعلم الأب والمعلمة الأم، ويحمل هذان ما يمكنها من أداء رسالتهما على وجه كامل، ولم يبق محل للعودة إلى «كتاب القرية» وإن نادى بهذا من ينادى، ذلك لأن مواطن القرن العشرين، - والقرن الحادى والعشرين بالأولى - فى حاجة ماسة إلى ثقافة وتعليم أشمل وأدق، وأصبح «فك الخط» لا يكفى المواطن الصحيح فى شىء، وقد أخذنا بالتعليم الأساسى، وهو الذى يمكننا من أن نعد المواطن إعداداً يستطيع أن يواجه به أعباء الحياة.

وأدعو إلى تحفيظ الناشئين قدرًا من القرآن فى مرحلة التعليم الأساسى، بشرط أن يوضح هذا القدر، وأن يُقرب إلى عقول الأطفال ما أمكن، أما حفظ القرآن كاملاً فله أقسام متخصصة، يجب أن تخضع لرقابة تامة، وأن يرسم لها منهج واضح.

٣ - وما يقال عن «الكتاب» يمكن أن يقال عن «المعاهد الدينية» بفارق هام، وهو أن هذه المعاهد جاءت فعلاً تلبية لرغبة فى النهوض والتقدم، وتطوير الدرس الأزهرى تطويراً يتلاقى مع متطلبات القرن العشرين، وقد أصبحت هذه المعاهد قريبة كل القرب من المدارس

الإبتدائية والإعدادية، وأن الأوان لأن يُنشأ الطفل المصري تنشئة متحدة في المدرسة الأميرية أو المعهد الدينى، ولنسمها جميعاً مدارس أميرية أو معاهد دينية، المهم هو أن نخلص من بقية من بقايا الطائفية الثقافية. ونحن في حاجة إلى درس دينى، وتربية روحية، وإجادة اللغة الوطنية في المدرسة الأميرية بقدر حاجتنا إلى ذلك في المعهد الدينى. ولا بأس من أن يفتح باب لغة أجنبية أمام هؤلاء الناشئين، وبذا يصبحون جميعاً أمة واحدة.

٤ - أخذنا بنظام «البعثات الدراسية» لكى نفتح أعيننا على الخارج، وقد أدت هذه البعثات إلى تكوين جيل من القادة والمصلحين، كان لهم شأنهم في تطورنا ونهوضنا، والصلات العالمية تتوثق وتتأكد عاماً بعد عام، ومن الحق أن نتحدث اليوم عن إغلاق النوافذ والأبواب المفتوحة للعلاقات الثقافية والحضارية، ولا يقول بهذا إلا من ضاق أفاقه، وضعفت عزيمته، وكل ما نرجو أن تكون لبعثاتنا أهداف محددة، وأن يقوم الاختيار فيها على أساس سليم، وأن تحظى برعاية تتابع نشاطها وجهودها، وأخشى ما أخشاه أن تكون هذه الرعاية اليوم دون المستوى وفي العلاقات الثقافية ما يمكننا من تبادل لاكتساب خبرات ومعلومات جديدة ومن الخطأ أن يظن أن تعليمنا العالى والجامعى يغنينا عن السفر والرحلات؛ ذلك لأن الرحلة نفسها درس وكسب ما أحوجنا إليها.

٥ - عقدت عن قصد فصلاً عن «المكتبة الأهلية بباريس»، وذلك لأنى أومن بأن البحث العلمى الدقيق لا يمكن أن يتحقق إلا إن وقفنا على مراجعه وأصوله المختلفة في المكتبات الخاصة والعامة، ولا بد لنا من أن نعود طلاب العلم في الجامعات أو المعاهد العالمة على الرجوع إلى هذه المصادر، وأن نشرح لهم كيف يفيدون منها، وهذا أمر آسف أن أقول إننا نفتقده في

المعاهد العالية على اختلافها، وتحول الدرس العالى والجامعى إلى صورة من صور الحفظ والتلقين التى أخذنا بها فى الدراسة الثانوية، وكم أود أن تحل كتب مؤلفة وبحوث متخصصة محل المذكرات الجامعية التى كثيراً ما وضعت على عجل، ولم تنته إلى آراء ونظريات يمكن الإعتماد عليها.